

سياسيات التكيف الهيكلي وتصاعد الاحتجاجات
دراسة تتبعية تحليلية لحالة مصر في الفترة (١٩٩٨ □ ٢٠١٠)
دكتورة/ سهير صلاح الدين محمد (*)

أولاً: إطار تمهيدي:

مُتَكَلِّمَةٌ:

تعرضت العلاقة بين المجتمع والدولة لتوترات عديدة في النظم السياسية المختلفة وعلى مدى عصور تاريخية متتالية، وقد أخذ ذلك صوراً عديدة من الاحتجاج غير أنه في العصر- الحديث ومع إرساء قواعد النظام الاقتصادي العالمي المعاصر. ومع العولمة وأدواتها زادت قوة المؤسسات الدولية والكيانات الاقتصادية الكبرى التي أصبحت تدير الاقتصاد العالمي وزاد تدخلها في إدارة شئون الدول خاصة النامية. ومع السير قدماً نحو تحرير اقتصاديات الدول والسعي للتحويل إلى اقتصاد السوق ومع أزمات اقتصادية داخلية خانقة وزيادة أعباء الدين الخارجي اضطر العالم النامي إلى الخضوع إلى عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية فيما عرف ببرنامج التثبيت النقدي والتكيف الهيكلي والذي لعبت فيه مؤسسات بريتون وودز الدور الرئيس. وعلى الرغم مما حققه البرنامج من نجاح في المجالين النقدي والمالي إلا أن إعادة الهيكلة الرأسمالية كان لها آثار مجتمعية سلبية بعيدة المدى في السياق المحلي والإقليمي والعالمي. واستجابت مجتمعات عديدة لتلك الآثار باحتجاجات لجأت في كثير من الأحيان إلى العنف.

ومصر- واحدة من تلك الدول التي اضطرت إلى تطبيق ذلك البرنامج نتيجة سوء إدارة اقتصادها منذ السبعينات. ومع السير قدماً في تنفيذ سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية تصاعد الاحتجاج المجتمعي اعتراضاً على الآثار الاجتماعية المترتبة عليها والتي طالت الغالبية العظمى من المواطنين. وعرف المجتمع المصري موجات متتالية

من الاحتجاجات منذ التسعينات وحتى اليوم حتى أصبحت مصر- تعرف بمجتمع الاحتجاج **Protest Society** .

مشكلة الدراسة:

إذا كان العديد من الدراسات قد تناولت الاحتجاج من منظور سياسي فإن الدراسة الراهنة تتناول تلك الظاهرة من منظور اقتصادي خالص حيث تربط بين سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية وبين تنامي الاحتجاج. ويربط الكثير من الباحثين بين الاحتجاج في مصر وظهور الحركة المصرية من أجل التغيير كفاية عام ٢٠٠٤، إلا أن الواقع يشير إلى التسعينات كبداية لموجات متتالية من الاحتجاج وكنتيجة مباشرة لتطبيق تلك السياسات وما ترتب عليها من أضرار بالغة بشرائح مجتمعية عديدة. ومن ثم تحاول الدراسة الراهنة استجلاء تلك العلاقة وتفسير تصاعد الاحتجاج في ضوء سياسات المؤسسات الدولية التي أصبحت تهيمن على الاقتصاد العالمي وتدير اقتصاديات الدول.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- يعد دراسة الاحتجاج والحركات الاجتماعية من الموضوعات الهامة في علم الاجتماع، بل إن **Alain Torriner** يعتبر أن الموضوع الرئيسي لعلم الاجتماع هو دراسة الحركات الاجتماعية فيما أسماه سسيولوجيا الحركات الاجتماعية.
- قليلة هي تلك الدراسات التي حاولت الاهتمام بتفسير الاحتجاجات والحركات الاجتماعية في الدول النامية^(٨)، ومن ثم تمثل الدراسة الراهنة محاولة واجتهاد لدراسة تلك القضية في إحدى الدول النامية.

(٨) Shinichi Shigetomi & kumiko Makino (eds.) , *Protest and Social Movements in the Developing World*, Institute of Developing Economies, Edward elgar Publishing limited, jetro, ٢٠٠٩, p.٦.

- قلة الدراسات السسيولوجية التي تركز على العلاقة بين سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية وبين تنامي الاحتجاجات في مصر .
- تجمع الدراسة الراهنة بين الرصد المحلي والعالمي للعلاقة بين تطبيق برنامج التكيف الهيكلي وسياسات المؤسسات الدولية بصفة عامة وبين تصاعد موجات الاحتجاج.
- تنامي الاحتجاج بشكل غير مسبوق في مصر- في العقدين الأخيرين مما يجعل دراسة تلك الظاهرة أمراً ضرورياً يفرض نفسه على أجندة البحث السسيولوجي، بل يفرض نفسه على كل باحث جاد .

أهداف الدراسة :

- ١- تقديم رؤية متكاملة للعوامل الدولية والمحلية للاحتجاجات والتي يمكن أن يطلق على النسبة الغالبة منها «احتجاجات تقشف» فالتفسير الشامل لتلك الاحتجاجات يتطلب تناول المحددات الخارجية والداخلية معاً.
- ٢- تحليل عواقب السياسات التي تنتهجها المؤسسات الدولية التي أصبحت تدير النظام الاقتصادي العالمي، وما أدت إليه تلك السياسات من تصاعد الاحتجاجات في أنحاء العالم بما يهدد استقرار المجتمعات.
- ٣- رصد واقع وحجم الاحتجاجات في مصر في العقدين الأخيرين، ومدى انتشارها بين فئات عديدة، وعدم اقتصرها على شرائح بعينها.
- ٤- تحليل أسباب ظاهرة ما يعد أمراً ضرورياً للتعامل معها، ومن ثم فإن هذه الدراسة، ومن خلال تحليل الأسباب التفصيلية للاحتجاج في مصر. قد تسهم في طرح طرق التعامل الإيجابي - وليس الأمني - مع الاحتجاج الذي أصبح يمثل ظاهرة حيث سجلت مصر أعلى معدل احتجاجات في العالم.

٥- دراسة تحليلية للاحتجاجات في مصر- في الفترة ما بين ١٩٩٧ وحتى ٢٠١٠، وهي الفترة التي شهدت تنامياً وتغيراً ملحوظاً سواء فيما يتعلق بحجم الاحتجاج أو الفئات المشاركة فيه أو الأهداف والمطالبات. هذه الفترة تعتبر بمثابة مرحلة اختتام ثورة يناير ٢٠١١.

التساؤلات التي تسعى الدراسة للإجابة عليها :

- هل يمكن اعتبار الوقفات الاحتجاجية حركات اجتماعية ؟ إذا كان هناك فارق بينهما فما هو ؟
- لماذا يحتج الناس بصفة عامة ؟ ولماذا تتزايد موجات احتجاجهم في أوقات معينة ؟
- هل تختلف أسباب الاحتجاج عالمياً ومحلياً ؟
- ما هو الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية العالمية والمحلية في ظهور وتصاعد الاحتجاجات ؟
- هل اقتصر الاحتجاجات في مصر- على فئات معينة أم امتدت إلى العديد من الفئات الوسطي والدنيا ؟ من هم المحتجون ؟
- ما هو الحجم الحقيقي للاحتجاجات في مصر في العقدين الآخرين ؟
- هل يمكن أن يكون الاحتجاج أداة للتغيير ؟

المبحث الأول

الاحتجاج وسياسات التكيف الهيكلي ... التطور والمفاهيم

أولاً: الاحتجاج والحركات الاجتماعية:

ارتبط ظهور الحركات الاجتماعية في إنجلترا وأمريكا في القرن الثامن عشر- بعوامل اقتصادية ومتغيرات سياسية. فقد أثرت الحروب ومدفوعاتها على قدرة الحكومات على تحقيق رفاهية المواطنين. وأدى تحول السلطة إلى البرلمان إلى مزيد من الاتصال المباشر مع الجماهير، وزاد الاعتماد على العمال في عملية الإنتاج وظهرت حركة البروليتاريا التي أقامت تحالفات مع البرجوازية الصغيرة، وظهرت تحركات مشتركة بينهم مثل حملات الالتماس والمسيرات المنظمة والاجتماعات العامة. وكان ذلك بمثابة إرهابات للحركة الاجتماعية^(٨) وفي السبعينيات من القرن الثامن عشر- وظف النشطاء المناهضون للرق أساليب عديدة في هذا الشأن من بينها مقاطعة عامة للسكر الناتج عن عمل الدقيق حتى يمكن القول أنهم شكلوا أول حركة اجتماعية في العالم. وقد نجحت هذه الحركة في إلغاء الرق عام ١٨٣٣، وأصبحت المملكة المتحدة معقلاً رئيسياً للحركات الاجتماعية^(٨).

ويعتبر عام ١٩٦٨ عاماً حاسماً في تاريخ الحركات الاجتماعية في أنحاء كثيرة من العالم، حيث ظهرت الحركات المناهضة للحروب وتصاعدت الاحتجاجات ضد التورط الأمريكي في فيتنام، وقامت مظاهرات طلابية في برلين وفرنسا وكندا والمكسيك والولايات المتحدة للمطالبة بالحريات المدنية، وقام تحالف طلابي - عمالي في إيطاليا وفرنسا كذلك يعتبر عام ١٩٨٩ عاماً هاماً في تاريخ الحركات الاجتماعية في

(٨) نشار لزنيلى، الحركات الاجتماعية ١٧٦٨ - ٢٠٠٤، ترجمة وتقديم ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧٥ - ٧٨ .

(٨) نفس المرجع، ص ٨٩ - ٨٨ .

العالم الاشتراكي حيث شهد مظاهرات ومسيرات وإضرابات من أجل الدعوة للتغيير في عواصم الصين وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا. وقد أدت هذه الضغوط والتجمعات الطلابية والمظاهرات العامة إلى إقالة بعض الحكومات وانهيار النظام القائم في دول أخرى^(٨).

وهكذا، ومنذ منتصف القرن العشرين تنامت الحركات الاجتماعية والاحتجاجات بشكل غير مسبوق. وقد صاحب ذلك اهتمام أكاديمي فمُنذ منتصف السبعينات اعتبرت دراسة السلوك الجمعي من أكثر المجالات البحثية السيسولوجية قوة ونشاطاً، ومع نهاية الثمانينات كان هناك سيل من الكتابات والدراسات الامبيريقية والتنظيرية عن الحركات الاجتماعية والسلوك الجمعي^(٨).

وقد عرف **Alan Scott** الحركات الاجتماعية أنها فعل جمعي ينشأ من خلال وجود مصالح عامة مشتركة بين أفراد يهدفون أساساً إلى تغيير المجتمع، تجمعهم هوية، ويستطيعون القيام بتعبئة جماهيرية لتحقيق أهدافهم^(٨).

أما **Tilly** فيراها تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات متنوعة المصالح يجمع بينها شعور عام بالغضب، فهي دعوى نفير واستدعاء للتحرك الشعبي وتؤكد السيادة الشعبية وتجسد المطلب الأكثر عمومية القائل بأن الشؤون العامة يجب أن تعتمد على موافقة المحكومين^(٨)، كما أشار إلى السياق المجتمعي الذي تظهر في إطاره الحركة الاجتماعية، وذلك عندما أشار إلى عجز المؤسسات السياسية الرسمية ومؤسسات

(٨) نفس المرجع، ص ١٤٩ - ١٦٥ .

(٨) Donatella Della Porta and Mario Diani, Social Movements. An Introduction, 2nd edition, Blakwell Publishing, ٢٠٠٦, p١

(٨) Alan Scott, Ideology and the New Social Movements, Unwin Hayman, London, ١٩٩٠, P١٦ .

(٨) تشارلز تيلي، مرجع سابق، ص ٣٣ .

المجتمع المدني عن استيعاب قطاعات اجتماعية واسعة، ومن ثم تنشأ الحركة الاجتماعية التي تشمل أشخاص يمثلون تلك القاعدة الشعبية غير الممثلة رسمياً، ويدخلون في سلسلة من التفاعلات مع السلطة لإحداث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية^(٨).

ويؤكد Herberle أيضاً السياق المجتمعي الذي تظهر في إطاره الحركات الاجتماعية، فهو يعتبرها سلوكاً جمعياً ينشأ في ظروف القلق والسخط الجماهيري على النظام الاجتماعي القائم ويهدف إلى إيجاد نظام جديد للعلاقات الاجتماعية^(٨).

وفي نفس الاتجاه ومن واقع دراسات امبريقية يعول باحثون مصريون على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في قيام الحركات الاجتماعية، فهي التي ساهمت في تخلقها وطرحها كأداة للرفض في الواقع المحلي. فهي شكل من أشكال الفعل الجمعي الذي يهتم بإحداث تغييرات جوهرية في بنية المجتمعات الإنسانية القائمة، وتسهم في إحداث تفكيك الأشكال الثابتة من التصرفات وأنماط الفكر وحتى المجتمعات، فهدفها هو حل الإشكاليات المجتمعية عن طريق التفاوض أو الضغط^(٨).

ولكن ماذا عن العلاقة بين الحركة الاجتماعية والاحتجاج ؟

يرى بعض الباحثين أن الحركة الاجتماعية ليست مجرد مجموعة أحداث احتجاجية خاصة بقضايا معينة. فالحركة تحدث وتكون فقط عندما تنمو الهوية

(٨) Rudd Koopmans, Democracy from Below , New Social Movements and the Political on in West Germany, Westview Press, ١٩٩٥, P ١٠ .

(٨) Rudlof Herberle, Social movements . An Interdiction to Political Sociology, Appleton Century Gofts, New York, ١٩٦١, P.٥ .

(٨) شحاتة صيام، ثقافة الاحتجاج - من الصمت إلى العصيان، مصر. العربية للنشر والتوزيع القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١١٥ - ١١٩ .

الجمعية تجعل الفاعلين أكثر ارتباطاً بعضهم ببعض. كذلك يعترض البعض على اعتبار الاحتجاج ملمحاً أساسياً للحركات الاجتماعية على أساس أن هناك حركات اجتماعية لا يلعب الاحتجاج فيها سوى دور هامشي. مثل الحركات الدينية^(٨) غير أن الاحتجاج يظل وسيلة توظفها الحركات الاجتماعية، فهو شكل من أشكال الفعل النموذجية لها. فهذه الحركات لا تمتلك سوى القليل من القنوات التي من خلالها تستطيع التأثير على صانعي القرار، ومن ثم فأشكال الفعل الجمعي هامة بالنسبة لها وتساعد في تحقيق أهدافها^(٨). وفي نفس السياق أشار Wilkinson إلى أن الاحتجاجات محدودة الأهداف تجذب مجموعات صغيرة من الناس، تعبر عن عدم الرضا عن الوضع القائم وتعمل على إيجاد حالة أخرى مرغوبة... بينما الحركات الاجتماعية لها أهداف شاملة وتطالب بالتغيير الجذري^(٨).

وبصفة عامة فإن الاحتجاجات هي أفعال غير مضادة تفتح من خلالها قنوات غير رسمية للتأثير على صانعي القرار وذلك من خلال سلسلة من أنشطة الفعل الجمعي، وهي بمثابة مناطق للخلاف والنزاع يستخدم فيها الرموز والشعارات والخطب بهدف دعم أو منع التغيرات في علاقات القوة المؤسسية^(٨).

ويعد الاحتجاج مورداً سياسياً للجماعات الهشة الضعيفة. فالمحتجون هم هؤلاء الفاعلون الضعفاء الذين يعملون من خلال الاحتجاج على كسب دعم الجماعات الأكبر قوة. فلكي ينجح الاحتجاج ويحقق هدفه ينبغي كسب تعاطف من يتمتعون بقوة أكبر ولديهم موارد أكثر وإمكانية التأثير على صانعي القرار. وهنا تلعب

(٨) Donatella Della & Mario Diani, op.Cit, P. ٢١ .

(٨) Ibid, P ١٦٨ .

(٨) Paul Wilkinson, Social Movements, Pall Mall Press, London, ١٩٧١, P. ٢٢ .

(٨) Donatella Della & Mario Diani , Ibid, p. ١٩١, p . ١٦٥.

وسائل الإعلام وقنوات الاتصال غير الرسمية دوراً هاماً^(٨). فمنذ الستينات برهن المواطنون على شرعية أشكال أخرى من الضغوط التي مورست على الحكومات. فعندما يكون هناك قوانين أو قرارات أو سياسات غير عادلة يتبنى المواطنون أشكالاً من الفعل للاعتراض والتحدي مثل مظاهرات، مقاطعة استهلاكية، امتناع عن دفع الضرائب، قطع طرق، إضرابات فقد حدث توسع وتمدد في ذخيرة المشاركة السياسية^(٨) وكما يقول Tilly فإن الذخيرة ليست مجرد مجموعة من الوسائل لرفع المطالب، وإنما هي مجموعة من المعاني التي تظهر في إطار العلاقات داخل الصراعات فهي إبداعات ثقافية مكتسبة^(٨).

في ضوء ما سبق يمكن القول أن الحركة الاجتماعية تشتمل على العناصر التالية:
أ- مجهود عام مستدام ومنظم، ب- تعمل خارج الأطر المؤسسية وخارج القنوات الشرعية المؤسسية للدولة، ج- تتمتع بهوية جمعية، د- لها مطالب وأهداف جمعية تمليها على سلطات مستهدفة، هـ- تستخدم أساليب عديدة قد تكون سلمية أو تتجاوز ذلك، الاحتجاج بصورة مختلفة ضمن هذه الأساليب، و- تتضمن درجة من التنظيم، ز- تستهدف أحداث تغيير اجتماعي أو مقاومة تغيير يرى أعضاء الحركة أنه سلبي، ولا تسعى إلى تحقيق مكاسب أو سلطة سياسية.

أما الاحتجاج فيشتمل على العناصر التالية :

أ- فعل جمعي غير معتاد، ب- يقع خارج الخط الأساسي للنظام السياسي وغالباً ما يكون بعيداً عن أطر الأحزاب والنقابات، ج- له خاصية القدرة على تعبئة الرأي العام والتأثير عليه بوسائل مختلفة، د- قد يكون له قيادة تتولى رفع الشعارات

(٨) Ibid, P. ١٦٧

(٨) Ibid, P. ١٦٥ .

(٨) تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٣٨ .

والمطالب، هـ- يمثل مصدر ضغط على صانعي القرار، ينشغل بقضايا الحاضر الصغيرة ويغيب عنه الرؤية الشاملة للتغيير، فأهدافه آنية جزئية.

ثانياً: سياسات التكيف الهيكلي ... جذور ومفهوم

كانت ثمانينات القرن الماضي سنوات مؤلمة للعديد من الدول النامية حيث واجهت ديون خارجية متراكمة ارتفعت من ٦٢ مليار دولار عام ١٩٧٠ لتصل إلى ٤٨١ مليار دولار عام ١٩٨٠ وفي عام ١٩٩٦ بلغ إجمالي ديون البلدان النامية أكثر من تريولي دولار العالم أي ما يمثل ٣٢ ضعفاً لعام ١٩٧٠ م^(٨).

وقد بدأت أزمة ديون العالم الثالث في المكسيك عام ١٩٨٢ حينما أعلنت عجزها عن خدمة الدين الأجنبي والذي بلغ في ذلك الحين ٦٢ مليار دولار للولايات المتحدة. وتتابع العجز في العديد من دول العالم الثالث، وكان ذلك بمثابة إعلان بداية أزمة الديون debt Crisis وبداية سلسلة من جهود حكومات تلك الدول لإعادة هيكلة اقتصادياتها ولم يكن أمامها من اختيارات للحصول على تمويل سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي^(٨) غير أن التفاوض مع مؤسسات «بريتون وودز» حول جدولة الديون ومنح قروض جديدة ارتبط بضرورة التزام حكومات تلك الدول بتطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي يتضمن حزمة من السياسات عرفت ببرنامج التكيف الهيكلي Structural Adjustment Program. فالقروض لا تمنح إلا إذا التزمت الحكومات بتنفيذ هذا البرنامج كدواء وعلاج لتراجع نمو اقتصاديات تلك الدول وعجز موازين مدفوعاتها. وعادة ما يطلب صندوق النقد إصلاحات جوهرية قبل إجراء مفاوضات القرض الفعلية. فعلى حكومات الدول

(٨) ميشيل تشوسروفيكس، عولمة الفقر، ترجمة محمد مستمير، دار سطور ٢٠٠٠، ص ٤١.

(٨) Brain F.Crisp & Michael J. Kelley , the Socioeconomic Impacts of Structural Adjustment , International Studies Quarterly Vol. ٤٣, no. ٣, ١٩٩٩, P.٥٣٣ .

النامية أن تقدم دليلاً على أنها تلتزم جدياً بالإصلاح الاقتصادي، ويتم ذلك تحت مسمى «خطاب النوايا» يقدم إلى الصندوق ويحدد اتجاهات الحكومة الرئيسية في إدارة الاقتصاد الكلي^(٨) وقد اعتبرت البنوك التجارية العالمية أن نجاح المفاوضات مع صندوق النقد الدولي هو مؤشر لقدرة الدول المقترضة على بذل جهود جادة لمعالجة أوجه القصور في اقتصادياتها وبالتالي توفير احتياطي أجنبي يمكنها من سداد ديونها^(٨) وفي الفترة من ٨٠ - ١٩٩٨ قدمت مؤسسات بريتون وودز ٩٥٨ قرضاً لإعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية^(٨).

وفي رؤية للبنك الدولي لأوضاع الدول النامية في الخمسينات والستينات أن الكثيرين ممن تولوا رسم السياسات في تلك الدول اعتقدوا أن التنمية الاقتصادية وتقليل أعداد الفقراء يتطلبان مشاركة إيجابية من قبل الدولة وحماية الصناعة المحلية والسيطرة الحكومية على الاستثمارات واحتكار الحكومات للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد. وقد أسفرت هذه الاستراتيجية عن بطء دائم في معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول^(٨) أي أن المؤسسات الدولية اعتبرت أن إدارة الدولة للاقتصاد أدى إلى تراجعها وإلى أزمة الديون، ومن ثم فإن النموذج الليبرالي هو الحل وهو أمر ضروري لاستعادة النمو ويعني ذلك ضرورة تبني «إصلاحات صديقة للسوق» للخروج من الركود الاقتصادي والبدء في النمو والتعافي، ومن هنا كان برنامج التكيف الهيكلي الذي تضمن إجراءات تقشف قاسية اعترف صندوق النقد

(٨) ميشيل تشوسودوفيكسي، مرجع سابق، ص ٤٨ .

(٨) Brian F. Crisp & Michael J Kelley, Ibid, P. ٥٣٤ .

(٨) William Easterly , the lost Decades : Developing Countries, Stagetion in spite of Policy Reform ١٩٨٠- ١٩٩٨, Journal of Economic Growth, Vol.٦, No .٢ ٢٠٠١, P.١٣٥

(٨) تقرير التنمية في العالم ٢٠٠ / ٢٠٠١، ش هجوم على الفقر، البنك الدولي ٢٠٠١، مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة، ص ٦١ .

الدولي بأنها بمثابة «العلاج الصادم» لأزمة الدين، فهي «تشمل عمليات تصحيح مؤلمة ويترتب عليها تكلفة اجتماعية عالية وقد تتصاعد المعارضة السياسية مع زيادة البطالة وإزالة ضوابط الأسعار والتضخم وزيادة عدم تكافؤ الدخل بيد أنه يمكن أن يعقف ذلك حالة تطور في الصادرات وتوافر السلع الاستهلاكية وتحقيق آفاق نمو يمكن أن تكون رائعة»^(٨).

ويتضمن البرنامج شقين أساسيين :

١ . برامج التثبيت النقدي ويشمل سياسات قصيرة الأجل تهدف إلى استعادة التوازن الاقتصادي وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات تتلخص في الآتي :

- خفض نصيب الأجور في الإنفاق العام.
- زيادة تكلفة الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتهليم والصحة.
- تقليص دور الدولة في سوق العمل وعدم التزامها بتعيين الخريجين.
- خفض سعر العملة المحلية.
- خفض دعم الدولة للسلع الأساسية.
- فرض ضرائب غير مباشرة مثل ضريبة المبيعات.
- رفع أسعار الطاقة إلى المستويات العالمية.

٢ . برامج التكيف الهيكلي Structural adjustment وتهدف إلى تقليص دور الدولة وتحسين استخدام الموارد. وتشمل عدداً من الإجراءات تتمثل في :

- خصخصة وحدات القطاع العام.

(٨) تقرير التنمية في العالم، ١٩٩٠، الفقر، البنك الدولي ؟، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة .

- تحرير الأسعار وإزالة التشوهات الناجمة عن تدخل الدولة في تحديدها والوصول بها تدريجياً إلى المستويات العالمية.
- إفساح مجال أكبر للقطاع الخاص وتراجع احتكار الدولة للأنشطة الاقتصادية.
- تحرير التجارة الخارجية وإزالة القيود الجمركية والإجراءات الحمائية وفتح الأسواق.
- تحرير القيمة الإيجابية للأرض الزراعية وعدم تسعير المحاصيل أو مستلزمات الإنتاج وترك تسعيرها لآليات السوق.
- المزيد من الحوافز للاستثمار الأجنبي^(*).

وجدير بالذكر أن هذه السياسات والإجراءات كانت بمثابة شروط كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لإعادة التفاوض حول ديون الدول النامية ومنحها قروضاً جديدة. وقد عرفت بـ «إجماع واشنطن».

ولا تولى تلك السياسات اهتماماً مباشراً بعملية التوزيع أثناء النمو، بل تفترض أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي تؤدي فيما بعد إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد، وذلك انطلاقاً من الاعتقاد الثابت لدى هذه المؤسسات المالية الدولية أن أفضل طريقة لمساعدة الفقراء هي جعل الاقتصاد ينمو أولاً ثم يبدأ «تساقط القطرات»^(٨).

(*) راجع في ذلك :

- William Easterly, IMF and World Bank Structural Adjustment Programs and Poverty, University of Chicago Press, ٢٠٠٣.
- African Development Bank, Structural Adjustment Loan ١٩٩١ - ١٩٩٤, Project Completion Report ١٩٩٩ - ٢٠٠١ March ١٩٩١.
- (٨) جوزيف ستجليتز، ترجمة لبنى الريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧، صص ١١٠ - ١١١.

المبحث الثاني

الاحتجاجات والضغوط البنائية .. مقارنة نظرية

تعددت الأطر النظرية التي تناولت الحركات الاحتجاجية وحاولت تفسير أسبابها وعلاقتها بالنظم السياسية القائمة وأهدافها. وسعى بعض الأكاديميين إلى التفرقة بين النظريات الكلاسيكية وبين الاتجاهات الحديثة في تفسير الحركات الاجتماعية. المجموعة الأولى تفسر ظهور الحركات الاجتماعية في ضوء مؤثرات بنائية وخلل مؤسسي. وعدم قدرة تلك المؤسسات على القيام بوظائفها المطلوبة وما يؤدي إليه ذلك من تفشي- عدم الرضا والسخط الجماهيري، ومن ثم تظهر الحركات الاجتماعية خارج تلك الأطر المؤسسية للتعبير عن رغبة الأفراد في تغيير الوضع القائم. وتندرج نظرية الضغوط البنائية ضمن هذه المجموعة.

أما الاتجاه الماركسي- فقد تناول الحركات الاجتماعية في ضوء علاقات الإنتاج التي تقوم على ملكية وسائل الإنتاج ونمط توزيع الثروة الذي يؤدي إلى صراع طبقي يشكل قاعدة لفهم وتفسير الحركات الاجتماعية التي تقودها طبقة البروليتاريا والتي ستؤدي إلى إلغاء الطبقات والقضاء على الطبقة المسيطرة فهذا الاتجاه يؤكد نشأة الحركات الاجتماعية في سياق الصراع الطبقي فقط.

أما الاتجاهات الحديثة في معالجة الحركات الاجتماعية فإنها لا تعول كثيراً على دراسة المسببات وتركز أكثر على الفاعلين، ولذا أطلق عليها بعض الباحثين Actor-centered Model^(٨) بعضها يهتم بالبعد التنظيمي للحركات وتعبئة الموارد المتاحة بها واستثمار كل الطاقات والقوى وحشدتها من أجل الوصول بالمجتمع إلى وضع أفضل مثال ذلك نظرية تعبئة الموارد التي ترى الحركات الاجتماعية جزءاً من العملية

(٨) Shinichi Shigetomi & Kumiko Makino (eds), Protest and Social Movements in the Developing World, Institute of Developing Economies, Edward Elgar Publishing Limited, Jetro, ٢٠٠٩ P.٣ .

السياسية، وأن تعبئة الموارد مصدر من مصادر قوتها، وأنها هي في ذاتها تعد مصدراً جديداً للموارد حيث تقدم إطاراً جديداً للتعبير، ومن ثم فهي تسهم في تطوير النظم السياسية وتتم في إطار القنوات الشرعية للدولة^(٨).

أيضاً من بين النظريات التي تنتمي إلى ذلك الاتجاه الحديث نظرية «الفرصة السياسية» التي تفترض أن البيئة السياسية توفر بواعث الفعل الجمعي من خلال التأثير على توقعات الأفراد بالنجاح أو الفشل. والفرصة السياسية هنا هي الطريقة التي من خلالها يهتم الفاعل بالبيئة ويكون لديه معلومات عنها. فالفرصة تؤثر على الفعل إيجابياً أو سلبياً وفقاً لكيفية رؤية الفاعلين للموقف السياسي وقت الفعل.

أما نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة فقد ظهرت في أوروبا في أواخر الستينات والتي اهتمت بقضايا كونية عامة كنزع السلاح، مناهضة العولمة، الدفاع عن البيئة، الدفاع عن حقوق الإنسان، تحرير المرأة .. Alan Torain يرى أن هذه الحركات الجديدة تهدف إلى تأكيد الذات في مواجهة الهيمنة والسيطرة عبر الدفاع عن القيمة الثقافية التي تحفظ للإنسان كرامته وحرية، وهي تسعى لتحقيق مصالح إنسانية كونية^(٨)، ويضيف Alan Scott أن تلك الحركات الجديدة بعيدة عن التحديد في إطار طبقة اجتماعية معينة، وتبنى هويات مختلفة، وتعتمد على التنظيم غير الرسمي المرن، وتتميز بوعي مرتفع، ولا تسعى لمصالح مادية وإنما تركز على الأبعاد الثقافية^(٨).

ولما كانت الدراسة الراهنة بصدد التركيز على العوامل الاقتصادية المسببة للحركات الاحتجاجية عالمياً ومحلياً، ولما كان العديد من المنظرين الذين تناولوا

(٨) تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية مرجع سابق، ص ١٧ - ١٨ .

(٨) آلان تورين، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٤٣٠ .

(٨) Alan Scott, Ideology and the new Social Movements, Muwin Hayman, London , ١٩٩٠, P. ١٦ .

الحركات الاجتماعية في الدول النامية قد ذهبوا إلى أن الدافع الرئيسي. لتلك الحركات في تلك الدول يتمثل في المشكلات المرتبطة بالاحتياجات الإنسانية الأساسية وعدم القدرة على إشباعها نتيجة مشكلات وعناصر بنائية كالفقر المطلق وسوء إدارة الدولة وسوء توزيع الموارد... ولما كان البعض قد أهتم بجماعات الفعل **Action groups** في الدول النامية وأرجع ظهورها إلى عاملين أساسيين: الإفقر الاقتصادي الناجم عن سياسات التكيف الهيكلي، والديمقراطية الجزئية، إذن فقد اتجه هؤلاء المنظرون إلى تفسير الحركات الاحتجاجية في الدولة النامية في إطار المشكلات البنائية المؤثرة على الشعوب التابعة والخاضعة^(٨).

ولما كانت نظرية الضغوط البنائية من أكثر النظريات الكلاسيكية التي قدمت تفسيراً واضحاً لظهور الحركات الاحتجاجية وركزت على المسببات أي الضغوط البنائية وبصفة خاصة العوز الاقتصادي الذي يؤدي إلى اندلاع الأنشطة العدائية ومحاولة تغيير الوضع القائم .. فإنها تكون إطاراً تنظيرياً ملائماً للدراسة الراهنة التي تفترض أن سوء الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدولة ترتب عليه. أزمة ديون خارجية فتحت الأبواب على مصراعها لتدخل المؤسسات المالية الدولية لإعادة توجيهات الاقتصاد المصري وضرورة إعادة هيكلته من خلال تبني برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي يتضمن بين عناصره. فرض إجراءات تفشييه عديدة وتراجع دور الدولة في رعاية المواطنين. وكانت المحصلة النهائية أفكار شرائح عديدة ومعاناة يومية لإشباع الاحتياجات الأساسية. أضف إلى ذلك عوامل سياسية أخرى متعلقة بنظام حكم وإدارة البلاد وما طاله من فساد ومحاولات توريث ... وهكذا تراكمت الضغوط البنائية مما أدى على تولد تيار متدفق من الاحتجاج في مصر.

(٨) Shinichi Shigetomi & Kumico Makono (eds) , Ibid, P.٨ .

في السطور التالية نتناول الأبعاد الأساسية لتلك النظرية

ي طرح Smelser المحددات الهامة للسلوك الجمعي والتي اعتبرها مفسرة لنشأة الحركات الاجتماعية^(٨):

١- البواعث البنائية **Strmctural Conduvieness** أي الخصائص القائمة في البناء الاجتماعي والتي تكون حافزاً لحدوث السلوك الجمعي.

٢- التوترات أو الضغوط البنائية **Structural Strains** يلعب الحرمان أو العوز الاقتصادي القائم بالفعل أو المتوقع دوراً هاماً في اندلاع الأنشطة العدائية أو حركات الإصلاح أو الثورات. والبحث عن تفسير اجتماعي لذلك إنما يتضمن البحث عن مجموعة من العوامل المؤثرة. مثل هذه العوامل لها خاصية تراكمية فالحركات الدينية المتطرفة يبدو أنها تتكاثر بين الجماعات التي تعاني من الحرمان كالجماعات التي تخضع للاستعمار أو الجماعات المحرومة من حقوقها الإنسانية، المهاجرين الجدد .. مثل هذه الضغوط البنائية تقود إلى أحداث السلوك الجمعي.

٣- نمو وانتشار اعتقاد عام بالموقف المراد تغييره. فلا بد أن يكون هناك إدراك من القوى الفاعلة بهذا الموقف الذي يمثل مشكلة. هذا الاعتقاد العام يبلور مصدر الضغط ويحدد خصائصه، كما يحدد الاستجابات الملائمة والممكنة للتعامل معه. فانتشار وتنامي هذا الاعتقاد العام يعد واحداً من الشروط الضرورية لتحقيق حدث السلوك الجمعي.

٤- العوامل المعجلة أو المحفزة **Precipitating Factors** فالعوامل السابقة حتى إذا ما اجتمعت لا تؤدي في حد ذاتها إلى وقوع السلوك الجمعي وإن كانت تهيء المجال لوقوعه. أما السلوك الجمعي في حد ذاته فعادة لا يقع إلا بوجود حدث محدد

(٨) Nell J. Smelser, Theory of Collective Behavior, the Free Press . New York , ١٩٦٢, PP.١٥ - ١٧

فمثلاً في ظل الاضطرابات العنصرية لا بد من وقوع حدث درامي يؤدي إلى اندلاع العنف كوقوع شجار بين شخصين من أعراق مختلفة أو انتقال أسرة زنجية للعيش في منطقة سكنية خاصة بالبيض أو أن يتولى زنجي إحدى الوظائف القاصرة على البيض. مثل هذه الأحداث تؤكد المشاعر البغيضة وتقود في النهاية إلى وقوع سلوك جمعي. غير أنه جدير بالذكر أن هذا العامل في حد ذاته لا يقود بالضرورة إلى سلوك جمعي وإنما ينبغي أن يقع في إطار المحددات الأخرى.

٥- تعبئة المشاركين نحو فعل جمعي: Mobilization for action فإذا ما تحققت الشروط السابقة يصبح من الضروري تهيئة الجماعة المقصودة نحو اتخاذ فعل جمعي. وهنا يبدأ الحدث لتحقيق الإصلاح المطلوب. ويعد سلوك القادة على قدر كبير من الأهمية في عملية تعبئة المشاركين.

٦- مدى فعالية وقوة الضبط الاجتماعي^(٨): في مجالات معينة يأتي هذا المحدد فوق كل المحددات السابقة: وإذا ما شئنا التبسيط فإن دراسة الضبط الاجتماعي هنا تعني دراسة المحددات المقابلة أو المضادة التي تمنع وتوقف تراكم المحددات والشروط السابقة. وقد يكون من الملائم تقسيم هذه الضوابط الاجتماعية إلى نمطين:

- الضوابط التي تقلل من الضغوط أي الضوابط التي تمنع وقوع حدوث السلوك الجمعي.
- الضوابط التي يتم تعبئتها وتحريكها بعد أن يقع ويدخل السلوك الجمعي حيز الوجود الفعلي. هذه الضوابط تحدد إلى أي مدى سوف يتطور السلوك الجمعي وفي أي اتجاه سوف يسير.

(٨) Ibid, p. ١٨ .

ولتقدير فعالية النمط الثاني للضبط الاجتماعي يطرح تساؤل عن كيفية تصرف أجهزة الضبط المعنية في مواجهة الاندلاع الفعلي للسلوك الجمعي - هل تبني اتجاهًا صارماً لا مواءمة فيه ؟ هل تتردد في التعامل معه ؟ هل تؤيده ؟

وقد اعتبر Smelser الحركات الاشتراكية العمالية هي نموذج للسلوك الجمعي حيث أنها تتضمن تعبئة غير مسبقة وتعمل خارج الأطر المؤسسية بغرض إلغاء ومحو العديد من المعايير المؤسسية للرأسمالية الصناعية، ومحاولة تأسيس أبنية اجتماعية وفقاً للأيدلوجية الاشتراكية^(٨).

ويشير Smelser إلى أن العلماء المهتمين بدراسة وتحليل السلوك الجمعي يجمعون تقريباً على أن الناس تسلك مثل هذا السلوك الجمعي لأن هناك شيء ما خطأ في بيئتهم الاجتماعية، وأنهم ضاقوا بما يحيط بهم. وهم يتظاهرون لأنهم يعانون من حرمان قاس مثل الارتفاع المتزايد للأسعار أو افتقاد العدالة ... كل هذا ينطوي تحت ما يعرف بـ «الضغوط البنائية»^(٨).

بالإضافة إلى ما سبق يمكن القول أن الموقع الهامشي- للدول النامية في النظام العالمي أدى إلى تبعيتها لدول المركز علاقة التبعية هذه بين الطرفين والمركز أدت إلى تعميق اللامساواة على مستوى العالم وداخل الدول النامية ذاتها. وفي ضوء هذه العلاقة غير المتكافئة اضطرت الدول الطرفية إلى الإذعان لنصائح دول المركز والمؤسسات الدولية التي تهيمن عليها واتبعت سياسات التقشف على مواطنيها في الوقت الذي أفادت فيه النخب المحلية والأجنبية ودخل الطرفان في تحالف قائم على تبادل المصالح بينهما ... هذا التحالف يدعم سياسات التحرر الاقتصادي

(٨) Ibid, pp. ٧٣ - ٧٤ .

(٨) Ibid, p. ٤٧ .

والخصخصة وآليات السوق، وعلى الجانب الآخر يؤدي إلى تدهور نوعية الحياة لأغلب المواطنين وتعميق اللامساواة مثل هذه الأوضاع تكون مصدراً للقلاقل والإضرابات والممارسات الاحتجاجية أي أن علاقة التبعية خلقت ضغوطاً اجتماعية وحالة من عدم الرضا في الدول الطرفية أدت إلى وقوع احتجاجات تعددت صورها. وأصبح ما جاء في نظرية التبعية Dependency theory من المصادر الأساسية لنظرية النسق العالمي World System Theory التي كتب عنها Immanuel Wallerstein الذي تناول النسق العالمي تاريخياً وصنف العالم إلى دول المركز الفنية المهيمنة ودول الهامش الفقيرة التابعة ودول شبه هامشية تقع بين المركز والهامش. دول المركز تهيمن على اقتصاد دول الهامش، ومن ثم يمكن القول أن نظرية التبعية ونظرية الانساق العالمية تعد أطراً نظيرية ملائمة أيضاً ويمكن في ضوءها تفسير موضوع الدراسة الراهنة

المبحث الثالث

سياسات المؤسسات الدولية وتصاعد الاحتجاجات

نماذج من دول العالم

تسببت أزمة ديون العديد من الدول النامية في اندلاع موجة احتجاجات جماهيرية ضد السياسات والإجراءات القاسية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية على تلك الدول التي عانت من مشكلات حادة في ميزان المدفوعات وكانت مهددة بالإفلاس. وقد تعامل صندوق النقد الدولي مع تلك الأزمة من خلال إعادة التفاوض حول شروط القروض وإعادة جدولة الديون على أن يكون ذلك مشروطاً بتنفيذ برامج التثبيت النقدي والتكيف الهيكلي التي تقدم حزمة من الإصلاحات يرى الصندوق أنها ضرورية للتعافي الاقتصادي والقدرة على سداد الديون. وقد تضمنت هذه البرامج إجراءات قاسية أو «علاج صادم» هدف إلى تفعيل آليات السوق لتحفيز الإنتاج من أجل التصدير وزيادة الاحتياطي الأجنبي للحكومات، وزيادة القدرة التنافسية لصادرات دول العالم الثالث في التجارة العالمية، وخفض الإنفاق العام بما يسمح بوجود فائض لسداد الديون الخارجية، والتوجه نحو الخصخصة التي يفترض أن تزيد من إنتاجية الشركات وتقلل من الرواتب المدفوعة للعمال، إلى جانب استقطاع الدعم الموجه للغذاء والخدمات الأساسية.

وقد قوبلت هذه السياسات بمعارضة شديدة في أغلب الدول بما في ذلك مظاهرات، إضرابات، أعمال شغب، وحدثت موجة من الاحتجاج العنيف الذي أطلق عليه كل من Seddon & Walton «احتجاج التقشف Austerity Protest» كشكل من أشكال الاحتجاج السياسي وعرفاه بأنه «ظاهرة ناجمة عن الانتقال من تنمية قومية في ظل رأسمالية الدولة إلى تراكم خاص في ظل الليبرالية والعولمة

الاقتصادية»^(٨). احتجاجات التقشف هذه ليست مجرد غضب أعمى وإنما هي تعبير عن شعور جماعي بافتقار العدالة. فمن أفريقيا إلى أمريكا اللاتينية كانت الشعارات التي ترفع أثناء الاحتجاجات من قبيل: «على من سرقوا أن يدفعوا» و«لا نريد دفع الديون»، و«صندوق النقد الدولي: أطلع بره» كذلك فإن أعمال الشغب استهدفت أشياء محددة مثل حرق الأتوبيسات عندما تم استقطاع الدعم على المواصلات العامة، نهب مخازن الغذاء عند رفع أسعار الغذاء، أيضاً مهاجمة سيارات الأجانب فالتفسير الشامل لاحتجاجات التقشف يتطلب رؤية متكاملة للعوامل الدولية والمحلية أو المحددات الخارجية والداخلية^(٨).

وفي أواخر التسعينات وأوائل القرن الحادي والعشرين اجتاحت أمريكا اللاتينية موجة من الفعل الجمعي الدفاعي احتجاجاً على إجراءات التقشف التي فرضها صندوق النقد الدولي. وفي دراسة رصدت هذه الاحتجاجات اعتماداً على المادة المستخلصة من صحف أمريكا اللاتينية والشمالية والصحف الأوربية التي اشتملت على تقارير سجلت هذه الاحتجاجات في الفترة ما بين أواخر ١٩٩٥ وحتى بداية ٢٠٠١، أمكن رصد ٢٨١ حملة لحركات شعبية و ٩٦١ حدث احتجاجي، وهي تلك الأحداث التي شهدت أعداد كبيرة من المشاركين وأحداث عنف وفوضى، ومن ثم فهي لا تعد مقياساً للحجم الكلي المطلق للاستياء والسخط الموجه لتلك السياسات وإنما هي مؤشر لمستويات الاحتجاج النسبية في فترة زمنية معينة. وكانت الطبقة العاملة هي الفاعل الرئيسي. في تلك الحملات، فهي من أكثر القطاعات التي

(٨) Juha Y Auvinen, IMF intervention and Political Protest in the Third World: a Conventional Wisdom Refined, Third World Quarterly, Vol. ١٧, No. ٣, ١٩٩٠, P. ٣٨١.

(٨) John Walton & Charles Ragin, Global and International Sources of Political Protest : Third World Responses to the Ddbt Crisis, American Sociological Review, Vol. ٥٥, No. ٦, ١٩٩٠, PP. ٨٨٧ - ٨٨٦.

أضيرت من سياسات التقشف كما أنها أكثر قدرة على التعبئة والحشد. شملت الحملات أيضاً موظفي القطاع العام الذين أضرروا بشكل مباشر من تلك الإجراءات. وكان الطلبة حاضرون أيضاً احتجاجاً على زيادة رسوم التعليم وخفض مخصصات التعليم الجامعي. كذلك تواجد المزارعون احتجاجاً على رفع الدعم عن المدخلات الزراعية وخصخصة نظم الضمان الاجتماعي^(٨).

إذن هناك آليات أساسية ومدخلات سالبة تحث على الفعل الجمعي الشعبي وقد أشار Tilly إلى هذه الظروف والمدخلات السلبية باعتبارها تهديدات تدفع القطاعات الشعبية إلى الأسوأ إذا ما فشلت في التعبئة ضدها، أي أن التعبئة الناجمة عن التهديدات هي شكل من أشكال الفعل الجمعي الدفاعي. ومن أكثر التهديدات التي ارتبطت بالإصلاحات الهيكلية البنائية هي المشكلات الاقتصادية وتآكل الحقوق^(٨).

فمع سياسات التحرر الاقتصادي وهيمنة رأس المال عابر القارات على قطاعات استراتيجية لاقتصاديات الدول كان هناك تكلفة اجتماعية عبرت عن نفسها في غضب قطاعات عريضة من المواطنين تحولوا إلى فاعلين اجتماعيين في الاحتجاج على مثل هذه السياسات حتى أن البعض يذهب إلى أن النيوليبرالية قد أحييت النشاط السياسي الجمعي، فمن خلال رفضها ومقاومتها استطاعت الحركات الاحتجاجية أن تجمع دعماً وتأييداً لجهودها التعبوية فهذه الاحتجاجات تمثل «حركات مجتمعية وقائية مضادة للمخاطر المرتبطة بقوى السوق»^(٨).

(A) Puml D. Almeida, Defensive Mobilization: Popular Movements Against Economic Adjustment Policies in Latin America ,Latin American Perspectives, Vol. ٣٤ , No. ٣, May ٢٠٠٧, PP. ١٢٧ – ١٢٩ .

(A) Ibid , P. ١٢٥ .

(A) Moises Arce & Roberta Rice ; Societal Protest in Post- Stabilization Bolivia, Latin American Research Review, Vol. ٤٤, no.1 , ٢٠٠٩ , P.٩٩ .

وقد توصلت العديد من الدراسات الإمبيريقية الحديثة إلى وجود ارتباط بين النيوليبرالية وبين ارتفاع مستويات الفقر واللامساواة في العديد من الدول وفشل النموذج الاقتصادي الليبرالي في إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين. فالأقوياء اقتصادياً وسياسياً فقط هم المستفيدون من سياسات التحرر الاقتصادي بينما يتحمل الفقراء تكلفة هذه السياسات^(٨) وكما قال Anthony Giddens أن العولمة لم تؤد إلى قرية كونية وإنما بالأحرى أدت إلى نهب وسلب كوني، فهي اختراع تبناه قادة الغرب ورأساليه لتحقيق مصالحهم وتعظيم مكاسبهم مستخدمين في ذلك المنظمات الدولية كأدوات ضغط عالمية غير رسمية لتحقيق أجندة مصالحهم^(٨).

وتعد بوليفيا نموذجاً للآثار السلبية لتطبيق سياسات التحرر الاقتصادي واقتصاد السوق منذ الثمانينات وارتباط ذلك بارتفاع مستوى الاحتجاج المجتمعي فالخبرة الطويلة لبوليفيا كمعمل اجتماعي للإصلاحات الاقتصادية جعلت منها دراسة حالة متميزة في مجال الممارسات الاحتجاجية^(٨) وفي دراسة إمبيريقية عن الاحتجاج في المقاطعات التسعة لبوليفيا في الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٥ والذي تمثل في اضطرابات مدنية سجلت من خلال الشرطة وتضمنت مظاهرات، إضرابات، قطع طرق تبين أن الهيمنة والسيطرة الأجنبية على المصادر الطبيعية كالمياه والغاز لها تأثير إيجابي مباشر على الاحتجاجات المجتمعية. وقد بدأ هذا الفعل الجمعي في عام ١٩٩٩ مع خصخصة شركات المياه حيث باعتها الحكومة إلى شركة عابرة للقوميات بشروط مجحفة تؤدي إلى سيطرتها على كل مصادر المياه. ومن ثم اندلع الغضب الجماهيري في

(٨) Ibid, P. ٩٥ .

(٨) Rhoda E. Howard Hassmann, the Second Great Transformation : Human Rights Leapfrogging in the Era of Globalization, Human Rights Quarterly , vol. ٢٧. no. ١, ٢٠٠٥, P. ١١

(٨) Moises Arch & Roberta Rice, Ibid, PP. ٨٩ - ٩٠ .

مناطق عديدة مما أجبر الحكومة على إنهاء العقد الذي أبرمته مع تلك الشركة بعد عام واحد فقط من إتمام عملية البيع. وبعد معركة المياه كان هناك معركة بيع الغاز للولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ والتي كشفت عن الغضب الجماهيري من التكلفة الاجتماعية لهيمنة رأس المال عابر القارات على قطاعات استراتيجية للاقتصاد القومي. وفي إطار إعادة الهيكلة تم خصخصة الشركات التي تمتلكها الدولة، ونجم عن ذلك فقدان كبير للوظائف واهتزاز المكانة الاستراتيجية التي كانت تحتلها العمالة المنظمة في إطار الاقتصاد القومي، مما أدى إلى ظهور فاعلين اجتماعيين جدد احتلوا موقع الصدارة في الاحتجاج ضد النيولبرالية^(٨) والتي اعتبرها المحتجون شكلاً جديداً للاستعمارية^(٨).

وفي يونيو ١٩٩٠ شهدت زامبيا مظاهرات وأعمال شغب ضد الحكومة لأيام متتالية، وكان ذلك بسبب الارتفاع الكبير في أسعار الغذاء حيث اضطرت الحكومة إلى الالتزام بتطبيق برنامج التقشف الذي وضعه صندوق النقد الدولي، وقد شمل ذلك إلغاء دعم المواد الغذائية وترك الأسعار ليحدد السوق مما أدى إلى ارتفاعها بدرجة تفوق إمكانات المواطنين فاندلعت أعمال العنف والشغب. وقد وقع نفس السيناريو عام ١٩٨٦ عندما ارتفعت أسعار الذرة بنسبة ١٢٠ إتباعاً لروشتة الصندوق أيضاً مثل هذه الاستقطاعات إلى جانب سياسات أخرى كتجميد الأجور وخفض الإنفاق الحكومي، ساهمت في تدهور مستوى معيشة العديد من المواطنين ومن ثم اندلاع الاحتجاجات وأعمال العنف. ولم تقتصر هذه الأحداث على زامبيا فقط بل سادت الغالبية العظمى من دول أفريقيا^(٨).

(٨) Ibid, PP. ٩٢-٩٣.

(٨) Ibid, P. ٩٦.

(٨) York W. Bradshaw & Jie Huang, Intensifying Global Dependency : Foreign Debt, Structural Adjustment and Third World underdevelopment, the Sociological Quarterly, vol. ٣٢, no. ٣ ١٩٩١, P. ٣٢١.

ولإذا كانت الرؤية السابقة تربط بشكل مباشر بين إجراءات التقشف القاسية التي يقرها صندوق النقد الدولي وبين تصاعد الاحتجاجات في الدول النامية، فإن هناك وجهة نظر أخرى مضادة ترى أن التدخل الاقتصادي للصندوق قد يدعم الاستقرار السياسي. فبدون مساعدة الصندوق قد تغرق هذه الدول في مزيد من العجز الاقتصادي، وفي مثل هذه الظروف يزيد احتمال حدوث احتجاجات شعبية. أما وجهة النظر الثالثة فتري أن برامج الصندوق ليس لها تأثير ذات أهمية على القلاقل السياسية. فعندما تتجه الدول إلى طلب مساعدة الصندوق فإنها تكون بالفعل في غمرة صعوبات اقتصادية ويعاني مواطنوها من حرمان وعوز اقتصادي، ومن ثم فالقلاقل السياسية يمكن أن تحدث حتى في غياب تدخلات الصندوق^(٨).

غير أنه جدير بالذكر أن الدراسات الأحدث والتي غطت النصف الثاني من الثمانينات قد خلصت إلى وجود ارتباط مباشر بين التدخل الاقتصادي للصندوق وبين تصاعد الاحتجاجات في دول العالم الثالث. وقد يرجع ذلك إلى أنه منذ بدء الثمانينات أصبحت برامج الصندوق تتضمن شروطاً أكثر صرامة عما سبق^(٨) والمؤكد أن برامج التكيف الهيكلي قد زادت من قوة المنظمات الرأسمالية ومنحتها موقعاً قوياً في اقتصاديات العالم الثالث. فعندما تنخفض القيود المفروضة على التجارة، وعندما يتراجع تدخل الحكومات القومية، وعندما يزداد التوجه نحو الخصخصة تزداد قوة ومكاسب رأس المال الخارجي، وغالباً ما يحدث ذلك على حساب التنمية الاقتصادية ونوعية الحياة في دول العالم الثالث.

ولما كانت رسالة البنك الدولي الأساسية هي «دعم النمو المستديم طويل الأجل» ومن ثم ضرورة تجاوز أوجه المعاناة والخسائر قصيرة الأجل، فقد أدى هذا

(٨) Juha Y. Auvinen, Op. Cit. P. ٣٨٠ .

(٨) Ibid, P. ٣٨١ .

التوجه إلى تبني نماذج اقتصادية لا تلقي بالاً للنظم الأخرى مهما كانت نتائجها الاجتماعية والبيئية. كما أن العاملين به لا يعينهم احتياجات المواطنين العاديين في الدول النامية، فهم معنيون بتقديم القروض وتحريك كميات كبيرة من الأموال بصرف النظر عن النتائج البشرية لتلك القروض وعلى مدار الخمسين عاماً الماضية استثمر البنك الدولي واهتم بإقامة مشروعات كبرى موجهة للتصدير مثل مشروعات السدود الكهرومائية وذلك بهدف توليد الطاقة لتغذية الصناعات الموجهة للتصدير، مثل هذه المشروعات أضرت كثيراً بالفقراء رغم كونهم الفئات المستهدف مساعدتها^(٨). وفي دراسة حالة أحد هذه المشروعات في تايلاند رصدت الباحثة العديد من الاحتجاجات والمسيرات اعتراضاً على إقامة سد على نهر Mun وما ترتب عليه من أضرار اقتصادية واجتماعية وبيئية حيث أدى إلى القضاء على زراعات ومحاصيل هامة كان ينتفع بها في غذاء الأهالي وطعامهم، وكان نقص الأسماك في النهر من أكثر الآثار خطورة، وانقرضت أصناف وسلالات عديدة من الأسماك وقد أثر ذلك على حياة القرويين التي تعتمد على صيد الأسماك والتعيش عليها من خلال تناولها كغذاء أساسي أو المقايضة عليها بالأرز من المزارع القريبة. كذلك فقدت الكثير من الأسر أراضيها ومساكنها التي تعرضت للغرق. واضطر الأطفال إلى ترك المدارس والبحث عن عمل في المدن الكبرى. وقد أدى ذلك إلى اندلاع الاحتجاجات من مارس ١٩٩٩ إلى مارس ٢٠٠٠ وذلك للمطالبة بفتح بوابات السد كي يتدفق السمك في النهر، وقد تطورت هذه الاحتجاجات إلى إضراب عن الطعام^(٨).

(٨) David O. Friedrichs & Jessica Friedrichs ; the World Bank and Crimes of Globalization: A Case Study, Social Justice, Vol.٢٩, No. ١١٢, ٢٠٠٢, PP. ٩٩. ٢٤-

(٨) Ibid, PP. ١٩ – ٢٢ .

ولعل مثل هذه الممارسات هي التي دعت المحتجون أثناء اجتماع البنك الدولي الذي عقد في برلين إلى المناداة بإقامة محكمة شعبية دائمة المحاكمة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على ما أطلقوا عليه «جرائم ضد الإنسانية»^(٨) لقد استهدفت الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة كلا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وقد ضمت هذه الحركات أطياف واسعة من الأفراد ذوي الاهتمامات المختلفة ولكنهم اجتمعوا على وصف ممارسات تلك المؤسسات الدولية بأنها «جرائم في حق الشعوب»^(٨).

وفي رؤية واضحة ومحددة لأحد أهم منظري الحركات الاجتماعية Charles Tilley «أن خلق سلطات دولية مثل منظمة التجارة العالمية قد أنتج فاعلين أدي نفوذهم وتأثيرهم وسياساتهم وتدخلهم في الشؤون الداخلية للدول إلى قيام حركات اجتماعية في العديد من الدول»^(٨). يكفي أن نشير هنا إلى ما يعرف «بمعركة سياتل» والتي أطلق عليها «احتجاج القرن» ففي ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩ وأثناء انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية في مدينة سياتل احتل حوالي ٤٠ ألف متظاهر شوارع المدينة، وهم من كافة الأطياف والقوى. وقد حاولت قوات مكافحة الشغب تفريق المتظاهرين وإخلاء الشوارع إلا أن ذلك كان بمثابة بداية لأسبوع من الاحتجاجات والمسيرات ضد سياسات التجارة العالمية وقد تحولت معركة سياتل إلى رمز كبير للنضال ضد العولمة وضد التوزيع غير المتكافئ للثروة ومخططات الدول الصناعية لتحرير التجارة العالمية وقد فشلت محادثات سياتل نتيجة للنجاح الواسع الذي حققه هذا الاحتجاج. كذلك فإن هذه المعركة فتحت الطريق لحركات احتجاجية مناهضة

(٨) Ibid, P. ٢٣ .

(٨) Ibid, P. ٢٦ .

(٨) تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

للنظام الاقتصادي العالمي وأدواته وأجبرت منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى أن تجعل خفض مستويات الفقر هدفاً أساسياً لها^(٨).

ومن الأساليب التي وظفتها المؤسسات الدولية والتي أثرت على الاستقرار الداخلي للدول وأدت إلى حدوث إضرابات وأحداث عنف حرية انتقال رأس المال في صورة استثمارات أجنبية مباشرة في الدول الفقيرة والنامية والتي يعتبرها بعض المحللين أساس التبعية في النظام العالمي المعاصر ولها تأثير هام على الصراع السياسي في الدول المضيفة وحول تلك العلاقة يمكن رصد رؤيتان:

الرؤية الأولى: ترى أن التبعية الاستثمارية تؤدي إلى خلق طبقة متميزة ترتبط مصالحها بالتواجد الأجنبي وتتمتع بمزايا أفضل كثيراً عن باقي أعضاء المجتمع فالأجانب يدخلون في مقايضة مع الصفوة المحلية، فهم يساعدوها كي تبقى في مركز قوة على أن تساعدهم هذه الصفوة في استغلال الموارد المحلية والعمالة. فهي تخدم المصالح الأجنبية محققة فوائد تقتصر- عليها ولا تمتد إلى عامة المواطنين الذين يستمرون في فقرهم المدقع. عندئذ يزداد احتمال الانفجار الاجتماعي^(٨).

فالدول التي تعتمد على الاستثمار الخارجي والشركات الأجنبية العملاقة لتحقيق نمو اقتصادي سريع غالباً ما يكون ذلك على حساب الاهتمام باحتياجات المواطنين مما يؤدي إلى افتقاد شديد للعدالة الاجتماعية وزيادة تهميش عامة الشعب. في نفس الوقت تزداد الحكومة اقتراباً وارتباطاً بالأجانب وتنفرد الصفوة السياسية بحصد عوائد النمو الاقتصادي، ومن ثم تفعيل مبدأ التمايز وإذا ما اتسعت الهوة بين

(٨) Martin Orr, The Failure of Neoliberal Globalization and the end of Empire: Neliberalism, Imperialism and the Rise of the Anti- Globalization Movement , International Review of Modern Sociology, Vol. ٣٣, ٢٠٠٧, PP. ١٠٨ - ١٠٩ .

(٨) Johan M. Rothgeb, the Effects of Foreing Investment upon Political Protest and Violence in Underdeveloped Societies, the Western Political Quarterly, Vol. ٤٤, No. ١, ١٩٩١, PP. ١١ - ١٢ .

الصفوة وبين العامة فإن ذلك يخلق شعوراً بالإحباط ومن ثم يقع العنف والاضطراب^(٨).

يضاف إلى ذلك أن الاستثمارات الأجنبية في الدول الفقيرة غالباً ما تتجه إلى قطاعات حيوية كالصناعة والتعدين والبتروول أي أنها تتيح للأجانب السيطرة على مراكز التحكم العليا **Commanding Heights** في اقتصاد الدول المضيفة. ويعني ذلك أن الشركات متعددة الجنسيات تهيمن على حكومات هذه الدول مما تقلل من شرعيتها ويزيد من احتمال الاحتجاج عليها^(٨).

أما الرؤية الثانية على العكس من ذلك ترى أن انتقال رأس المال والاستثمارات الأجنبية المباشرة تزيد من قدرة الدول الفقيرة على تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف حيث تقدم العامل المفتقد في العملية الإنتاجية وهو رأس المال، ومن ثم يكون لها تأثير اقتصادي إيجابي على الدول المضيفة. كما أن الإدارة الأجنبية يمكن أن تقدم مساعدة هامة من خلال توظيف موارد محلية لم تستغل من قبل فالاعتماد على الاستثمارات الأجنبية لا يسهم فقط في جلب رأسمال جديد للدول الفقيرة وإنما يكون حافزاً أيضاً على الاستخدام الفعال للموارد المحلية. وكلما زادت إمكانية الحصول على الموارد كلما قلت إمكانية حدوث قلاقل وإضطرابات فمزيد من الموارد ومزيد من رأس المال يؤدي إلى مزيد من الفرص المتاحة للمواطنين مثل خلق فرص عمالة ومشروعات وعقود جديدة تصب في صالح المؤسسات والشركات المحلية أي أن وجود أجنبي أكبر يؤدي إلى الحد من العنف والصراع الداخلي^(٨).

وفي دراسة حديثة حاولت استكشاف العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة

(٨) Ibid, PP. ١٣ - ١٤ .

(٨) Ibid, P. ١٢ .

(٨) Ibid, P. ١٨ .

والاضطرابات العمالية في ٨٤ دولة منخفضة ومتوسطة الدخل في الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٥ وذلك بالاعتماد على التقارير الصحفية في قاعدة بيانات Nexis التي توثق الاحتجاجات السياسية والاقتصادية في الدول النامية توصل الباحثان إلى أن هناك علاقة إيجابية بين كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة الثروات وزيادة الاحتجاجات، غير أن ذلك التأثير يرتبط بمستويات الديمقراطية في نظم الحكم السائدة في تلك الدول حيث ينخفض ذلك التأثير السلبي كلما ارتفع مستوى الديمقراطية بينما يزداد مع النظم السلطوية فالصين مثلاً تعتمد على القمع في مواجهة القلاقل والاضطرابات العمالية في حين أنه في نظم الحكم الديمقراطية وتفعيل حقوق العمال يقل ذلك التأثير السلبي للاستثمارات الأجنبية حيث أن أي صراع ناجم عن تلك الاستثمارات يتم التعامل معه في إطار مؤسسي^(٨).

وفي مواجهة كافة أساليب الهيمنة والسيطرة التي تلجأ إليها المؤسسات الدولية ودعمها للدول الكبرى لجأ المحتجون إلى توظيف أحد مخرجات العولمة وهو تكنولوجيا الاتصال والثورة الإلكترونية ونجحوا من خلالها في «عولمة الاحتجاج» ولقد أجمع المحللون على أن ظهور الشبكات الرقمية أدى إلى توافر البيئة الأساسية التي ساعدت على قيام حركات اجتماعية عديدة اعتمدت أساساً على شبكة الانترنت^(٨) مثال ذلك حركة من أجل سلام عالمي التي اعتمدت على الانترنت كوسيلة للاتصال عابرة للحدود القومية، فهي حركة اجتماعية لها هوية وأهداف

(٨) Graeme , B. Robertson & Emmanuel Teitelbaum, Foreign Direct Investment, Regime Type, and Labor Protest in Developing Countries, American Journal of Political Science, Vol ٥٥, No.٣, July ٢٠١١, PP. ٦٦٥ - ٦٦٦ .

(٨) Jeffrey S. Juris, The New Digital Media and Activist Networking Within Anti-Corporate Globalization Movements, Annals of the American Academy of Political and Social Science , Vol. ٥٩٧, ٢٠٠٥, P. ١٩٠ .

عالمية وبناء تنظيمي قائم أساساً على شبكة الإنترنت^(أ) وفي حملة .. معا ضد زراعة الألغام .. لوحظ أن الشبكة الكونية للاتصال الإلكتروني لعبت دوراً غير مسبوق في تسهيل تشكيل شبكة عالمية من الداعمين والمؤيدين لهذه القضية، كذلك كان الانترنت وسيطاً للاتصال جعل من الممكن إدارة حملة عالمية ضد الشركات عابرة القوميات، كما حدثت تعبئة دولية إلكترونية لشجب انتهاكات حقوق الإنسان وممارسة ضغوط على الحكومات لإلغاء عقوبة الإعدام.

ولم يقف الأمر عن تنظيم حملات إلكترونية فقط وإنما كان استعمال الإنترنت في السنوات القليلة الماضية كوسيط للاتصال أمراً وعاملاً حاسماً في قيام مظاهرات هائلة عابرة للقوميات شارك فيها أعداد لم يسبق لها مثيل مثلما حدث من قيام مظاهرات في دول مختلفة ضد الحرب على العراق وأيضاً في موقعة سياتل الشهيرة ضد منظمة التجارة العالمية وسياساتها، وضد العولمة والرأسمالية والشركات الاحتكارية^(أ) وفي دراسة لحدثين للاحتجاج تجاوزاً الحدود القومية أحدهما في جنوا في يوليو ٢٠٠١ ضد اجتماعات الدول الثماني الكبرى، والثاني هو «المنتدى الأوروبي الاجتماعي» في فلورنسا في نوفمبر ٢٠٠٢. وفي الحالتين تم تحليل مواقع المنظمات الرئيسية المشاركة وإجراء مقابلات مع الناشطين وتم تطبيق استبيان لاختبار فروض حول التغيرات التي أدخلتها الوسائل التكنولوجية الجديدة على الفعل الجمعي. وقد خرجت النتائج لتؤكد أن الانترنت يدعم ويقوي الحركات الاجتماعية فهو يمثل مصدراً لوجستيا للفاعلين الذين يعانون من فقر الموارد، فهو يقلل إلى حد بعيد تكلفة الاتصال بإعداد كبيرة من الأفراد حول العالم، وله تأثير كبير على الأبنية التنظيمية

(أ) Donatella Della Porta & Lorenzo Mosca, Global net for Global Movements ? Network For A movement of Movements, Journal of Public Policy, Vol. ٢٥, Vol. ١, ٢٠٠٥, PP. ١٦٧- ١٦٩ .

(أ) Ibid, P. ١٧٠ .

للحركات الاجتماعية، بل أن التنظيمات والحركات الجديدة فقيرة الموارد قد تعرف من خلال وجودها على شبكة الانترنت فهو يسمح بالتعبير المباشر عن الاحتجاج كما أنه يشكل الرأي العام^(٨). فقد أدى الانترنت وظيفة لوجستية مهمة في الاجتماعات عابرة القوميات في كل من حداثي جنوا وفلورنسا فموقع المنتدى الاجتماعي الأوروبي ثم من خلاله التحضير والتنسيق للاحتجاج في جنوا، حيث أشتمل على خريطة للمدينة مع تحديد أماكن الاجتماعات وجدول للأنشطة خلال أيام الاحتجاج، وبعض الوثائق، وكيفية التواصل مع المنظمات المشاركة والقواعد الأساسية والخطوط العريضة التي التزمت المنظمات المشاركة بضرورة احترامها. وقد ظهر هذا الموقع بلغات متعددة، فهو ذات صفة عالمية. كذلك ساعد الانترنت على تقليل نفقات التعبئة من خلال تزويد زائري الموقع بالمعلومات المطلوبة حول أهداف المنتدى وبرنامجهم وأمكن من خلاله التسجيل للحضور. ويمكن القول أنه قد تم عقد منتدى الكتروني لمناقشة البرنامج. فالنشطاء والصحفيون والمهتمون خلقوا فضاء مفتوحاً لتبادل المعلومات^(٨). وعلى مستوى العالم العربي لم يعد الانترنت برنامجاً للردشة والترفيه بين الشباب وإنما أصبح ميداناً لنصره القضايا، وكان أولها القضية الفلسطينية عام ٢٠٠٧ حيث خاض الشباب العربي معركة إعلامية إلكترونية لتبديد صمت المجتمع الدولي وضرورة تدخله لحقن دماء الأبرياء. وتحولت اتصالات الانترنت والرسائل القصيرة إلى مسيرات غضب من الطلبة والشباب عموماً، فالمظاهرات والاحتجاجات بدأت إلكترونية ثم تحولت إلى احتجاجات فعلية *on line and off line Protest*.

(٨) Ibid, PP. ١٦٥-١٦٩ .

(٨) Ibid, P. ١٧٠ .

وحول تلك النقطة أكد المهتمون بدراسة الحركات الاجتماعية قدرة الانترنت على توليد وخلق هوية جماعية، ويرجع ذلك إلى قدرته على تجميع أناس من مناطق جغرافية مختلفة لديهم اهتمامات ومطالب متشابهة، كما أن انتشار الهوية الجماعية من خلاله أسرع وأيسر. فالمجتمعات الافتراضية تستطيع أن تخلق شبكات اجتماعية تتمتع بتماسك داخلي ومعتقدات واهتمامات مشتركة وتستطيع أن تقوم بفعل اجتماعي من خلال الشبكة أو خارجها فهذه الشبكات الاجتماعية تبدأ في الفضاء الإلكتروني ثم تتحول إلى الواقع الفعلي^(٨)، ويشير هؤلاء إلى بعض أشكال الاحتجاج الفضائي عبر الانترنت مثل «الإضراب الإلكتروني Netstrike» الذي زاد في السنوات الأخيرة من جانب المنظمات الراديكالية ويتحقق عندما يدخل عدد كبير من الأفراد في توقيت واحد سبق الاتفاق عليه على موقع واحد للتشويش عليه وغلقه بحيث يستحيل على المستخدمين الآخرين الدخول إليه ويعتبر هذا الموقع هدفاً رمزياً للإضراب. هذا الإضراب الإلكتروني مماثل لما يحدث في الواقع من احتلال طريق وغلقه ومنع الوصول إليه. وقد حدث مثل هذا الإضراب الإلكتروني ضد موقع منظمة التجارة العالمية أثناء الاحتجاجات التي وقعت في سياتل أيضاً من أشكال الاحتجاج الإلكتروني وإن كان أقل استخداماً هو «تفجير البريد الإلكتروني Mail Bombing» ويقصد به إرسال رسائل عبر البريد الإلكتروني إلى موقع ما على أن يكون ذلك بشكل مكثف إلى أن يتم تحميله بشكل زائد فيتوقف عن العمل^(٨).

إذن فتكنولوجيا الاتصال لعبت وما زالت دوراً مؤثراً للغاية في الحركات الاحتجاجية منذ العقد الأخير من القرن الماضي وحتى الآن بحيث يمكن القول إنها قد عززت ثقافة الاحتجاج على كافة المستويات وبين مختلف الفئات، كما لعبت الدور

(٨) Ibid, P. ١٧٨ .

(٨) Ibid, PP. ١٧٥ – ١٧٦ .

الرئيسي- في عولمة الاحتجاج فألى جانب ما سبق نشير هنا إلى انه عام ١٩٩٨ تم عبر الإنترنت تنظيم حملة عالمية ضمت ستمائة منظمة دولية من سبعين دولة ضد خطط الدول الصناعية لتحرير التجارة العالمية وقد أدت هذه الحملة إلى وقف توقيع بعض الاتفاقيات حول الاستثمار^(٨)، أيضاً جدير بالذكر هنا أن الحركات الاحتجاجية التي وقعت في الفلبين في عام ٢٠٠١ والتي أدت إلى الإطاحة بالرئيس «جوزيف استرادا» في غضون أربعة أيام فقط من ١٦ إلى ٢٠ يناير قد اعتمدت على التوظيف الجيد لخدمة الرسائل القصيرة للهواتف المحمولة والتي أدت إلى تجمع المتظاهرين في أحد الميادين الرئيسية وتكون ما يسمى بالحشود الذكية Smart Mobs التي اتجهت إلى القصر- الرئاسي^(٨).

وعلى الرغم من كل ما سبق فإن Charles Tilley يستبعد ما أسماه «الحتمية التكنولوجية» في تفسير الحركات الاجتماعية. وعلى الرغم من إقراره أن النشاط في بداية القرن الحادي والعشرين قد أدمجوا تقنيات حديثة في تنظيم وفي القيام برفع المطالب إلا أنه من الضروري الاعتراف بأن الملامح الأحدث للحركات الاجتماعية تنتج عن التغيرات في السياقات الاجتماعية والسياسية أكثر من كونها ناجمة عن الابتكارات التكنولوجية في حد ذاتها^(٨).

وعندما نكون بصدد تحليل سياسات المؤسسات الدولية وعواقبها وتوابعها فإن الفقر والتهميش يأتي في مقدمة تلك التوابع، وحول العلاقة بين الفقر والتهميش وبين الحركات الاحتجاجية هناك رؤيتان:

(٨) Wim Van de Dunk Cad, Cyber protest: New Media, Citizens and Social Movements, , Rutledge, London, ٢٠٠٥. P. ٩٥ .

(٨) تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية ١٧٦٨ - ٢٠٠٤، ترجمة وتقديم ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥، ص ١٩٥ - ١٩٨ .

(٨) نفس المرجع، ص ٢٠٠ - ٢٠٩ .

الرؤية الأولى : ترى أن العلاقة إيجابية وأن التغيير يأتي من أسفل. يتبنى هذه الرؤية الاقتصادي الشهير Robert W.Cox الذي حقق أعماله انتشاراً واسعاً واعترافاً في مجال الاقتصاد السياسي الدولي فقد اعتبر الفقراء والمهمشين قوى اجتماعية تابعة وخاضعة ومهمشة كنتيجة لطبيعة العملية الإنتاجية في الاقتصاد السياسي العالمي المعاصر وعزلهم عن المؤسسات التي تشكل الإطار الذي يحدث من خلاله ذلك الإنتاج فهو يرى أن إمكانية التمرد والاحتجاج في الدول الفقيرة تنبع من العلاقات الاجتماعية في العملية الإنتاجية، ووقوع هذا التمرد في تلك الدول يفوق إمكانية أو احتمالية حدوثه في الدول الرأسمالية المتقدمة، وأن الاستياء من النظام السائد يزيد من إمكانية التغيير وحدوث حركات احتجاجية فالمهمشون والفقراء هم قوة اجتماعية يمكن أن تؤدي إلى تحول سياسي واقتصادي من أسفل. وفي الإطار التاريخي المعاصر فإن نسبة كبيرة من سكان العالم في الدول الفقيرة تقع على هامش الاقتصاد العالمي بلا عمالة وبلا دخل وبلا قوة شرائية، وأصبح التعامل مع آثار ذلك التهميش يمثل مشكلة كبرى للنظام العالمي وكيف يمكن منع الفقراء من إشعال فتيل الثورات ومن ثم أصبح الحد من الفقر قضية أساسية تأتي على قمة الأجندة العالمية وهدفاً رئيسياً للألفية الثالثة. ومن هنا يرى Cox أن التحول في العالم النامي يأتي من أسفل حيث المهمشون الذين سقطوا من السوق العالمي^(٨).

وقد أكد العديد من المحللين أهمية التركيز على المهمشين كمصدر للقلاقل الاجتماعية Cheru أكدت أن الخاسرين من إعادة التكييف العالمي يحاولون تأكيد ذواتهم من خلال المقاومة المنظمة وحركات المعارضة الجديدة، ويرى Maclean أن اللامساواة أصبحت تهدد الأمن الإنساني، فهؤلاء الذين لا يتم إشباع حاجاتهم غالباً

(٨) Anthony J. Leysense; Social Forces in Southern Africa: Trans formation from Below, the Journal of Modern African Studies, Vol. ٤٤, No. ١ Mar. ٢٠٠٦, PP. ٣٢-

ما يتسم احتجاجهم بالعنف والعدوانية. أما Chua فتري أن الأسواق العالمية لم يستفد منها سوى الأقلية المهيمنة على الأسواق في الدول الفقيرة، وأن هذه اللامساواة الواضحة تدعم وتغذي الحقد والضعينة. ففي أفريقيا على سبيل المثال فإن الأقلية المهيمنة على الأسواق تسيطر على القطاعات الحيوية في الاقتصاد وتحتكر مصادر الثروة والوصول إلى الأسواق العالمية مما يؤدي إلى تدمير الأفارقة الأصليين وهم الغالبية^(٨)، ولكن هل يعني ذلك أن المهمشين يشكلون قوة كامنة للاحتجاج السياسي الذي يمكن أن يؤدي إلى تحول نحو قدر أكبر من المساواة من خلال التوجه نحو سياسات إعادة التوزيع؟ للإجابة عن هذا التساؤل نعرض الرؤية الأخرى:

الرؤية الثانية: نعرض هذه الرؤية من خلال البحث الذي عرضه Anthony License والذي بدأ بالفرضية التالية: أن موقع الجماعة في نمط الإنتاج هو محدد لميل الجماعة للاعتراض على الوضع السياسي والاقتصادي القائم. أي أن المهمشين والمستبعدين أكثر ميلاً للاحتجاج وأن التهميش عامل محفز للتغيير من أسفل وقد حاول البحث اختبار هذا الفرض في سبع دول في جنوب أفريقيا يسودها اللامساواة وهي زامبيا، مالاوي، بتسوانا، جنوب أفريقيا، ناميبيا، زيمبابوي، لوسوتو، وقد شارك في هذا البحث العديد من الجامعات في تلك الدول، وشملت العينة ٩٤٠٠ مبحوث في الدول السبع، وامتد في الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥^(٨).

وقد أثبتت النتائج الكلية أن التهميش والاستبعاد لا يرتبط بالضرورة بزيادة الاستياء الاقتصادي وذلك في أربع دول، بينما وجد ارتباط بين المتغيرين في الدول الثلاث الأخرى. ومن هنا يرى License أن نتائج هذه الدراسة لم تدعم الفرض القائل بأن التهميش يرتبط بالضرورة بالميل إلى الاحتجاج السياسي. فالمجتمعات

(٨) Ibid, PP. ٣٣ - ٣٤ .

(٨) Ibid, PP. ٣٩ - ٤٠ .

التي يزداد فيها أعداد الفقراء والمهمشين لا تكون بالضرورة عرضة للقلاقل والاضطرابات السياسية وأعمال الاحتجاج^(٨) ومن ثم لا يمكن قبول أن هؤلاء المهمشين هم مصدر للتحويل من أسفل فمن الصعب تعبئة وتنظيم الفقراء للقيام بتحويل سياسي عندما يكون هناك نضال يومي فقط لإشباع الحاجات الأساسية^(٨).

وعلى الرغم من أنه ينبغي الحذر من افتراض علاقة سببية بين الفقر والاحتجاجات إلا أنه من الضروري أن نشير هنا إلى ما عرف «باحتجاجات الخبز» والتي شهدتها مصر- في عام ١٩٧٧ فقد شهد ١٨ يناير في ذلك العام انفجاراً شعبياً هائلاً بدأ في القاهرة والإسكندرية، وفي ساعات معدودة اجتاح العديد من محافظات مصر. حيث اندفعت إلى الشوارع كتل بشرية في مظاهرات عفوية ساخطة عقب رفع مفاجئ لأسعار العديد من السلع الضرورية ومن بينها الخبز. ولم تهدأ المظاهرات والاحتجاجات إلا بعد أن قررت الحكومة إيقاف قرارات زيادة أسعار هذه السلع. وقد أطلق المحللون على تلك الاحتجاجات «ثورة الجياع» فالفقراء يحتجون بل ويثورون عندما تتعرض معيشتهم اليومية للتهديد.

(٨) Ibid, PP ٥٠ - ٥١ .

(٨) Ibid, P. ٥٣ .

المبحث الرابع

سياسات التكيف الهيكلي وتصاعد الاحتجاجات في مصر

دراسة تتبعية تحليلية للاحتجاجات في الفترة من ١٩٩٨ □ ٢٠١٠

تتعدد مصادر الاستياء بين الشعوب، ولكن يظل الأداء الاقتصادي الضعيف هو أهم هذه المصادر، ومن بين مؤشرات ارتفاع معدل الفقر، ارتفاع معدل التضخم الذي يقلل القوة الشرائية، والنمو البطيء الذي يعني نقص الموارد التي يتم توزيعها، وزيادة حدة البطالة وقلة فرص العمل، وارتفاع الدين وفوائده والذي يستنزف الموارد من الاقتصاد الداخلي ويحولها إلى الخارج ... مثل هذا الأداء الاقتصادي الضعيف يخلق هوة بين ظروف الحياة المستحقة والمستهدفة وبين الظروف الحقيقية التي يعيشها المواطنون، مما يخلق شعوراً بالاستياء وعدم الرضا، ومن ثم يزيد احتمال القيام بأفعال احتجاجية. ومن ناحية أخرى فإن الأداء الاقتصادي الضعيف يجبر الحكومات على التماس المساعدة من المؤسسات المالية الدولية التي عادة ما تأتي مصحوبة بإجراءات تقشف قاسية.

وفي مصر- أدى سوء الأداء الاقتصادي وسوء إدارة الاقتصاد القومي منذ السبعينات وسنوات الانفتاح العشوائي إلى اختلال في جميع هياكل الاقتصاد المصري وعزف المستثمرون عن الأنشطة الصناعية والإنتاجية واتجهوا إلى عالم التجارة والمقاولات والمضاربات والاستيراد خاصة السلع غير الضرورية. ومن ثم فقد حدث انفجار في واردات السلع الاستهلاكية في الوقت الذي انخفضت فيه الصادرات انخفاضاً كبيراً مما أدى إلى عجز كبير في ميزان المدفوعات تم تغطيته من خلال الاستدانة من الخارج. ومنذ ذلك الحين وديون مصر- في تراكم قبل تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وفي عام ١٩٧٠ كانت ديون مصر- لا تتجاوز ٣,١ مليار دولار. في عام ١٩٧٧ ارتفعت إلى ١٣ مليار دولار بنسبة ٩٥ من الناتج القومي

الإجمالي، وواصلت الارتفاع في عام ١٩٩٠ حيث بلغت ٩, ٥٢ مليار دولار، واعتبرت مصر- من البلدان ذات المديونية الثقيلة والخطيرة على سلامة وكفاءة الاقتصاد القومي.

ومن ثم - ونتيجة لسوء إدارة الاقتصاد القومي عبر الحكومات المتتالية - اضطرت مصر- إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهي بالتأكيد مساعدة مشروطة تتضمن حزمة من الإجراءات التقشفية القاسية ضمن برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي وضعته تلك المؤسسات للتعامل مع أزمة ديون الدول النامية منذ أوائل وفرضته كشرط لإعادة التفاوض في ديونها الخارجية ومنحها قروضاً تسهم في إنعاش اقتصادياتها.

ومن بين السياسات التي يتضمنها ذلك البرنامج تراجع دور الدولة في الاقتصاد بشكل عام وخفض الإنفاق الحكومي من خلال زيادة تكلفة الخدمات الحكومية، وفرض ضرائب غير مباشرة، وتقليل دعم السلع الضرورية، رفع أسعار الطاقة، تجميد الأجور والمرتبات، انسحاب الدولة من سوق العمل وعدم الالتزام بتعيين الخريجين، إلغاء دعم المؤسسات الحكومية، وتحويل وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص من خلال سياسة الخصخصة... وقد نظر إلى هذه السياسات على أنها الطريق الوحيد والصحيح للنمو في البلدان النامية، ويميل صندوق النقد الدولي إلى الأخذ بمنهج «مقاس واحد يناسب الجميع»^(٨) فما يصلح للتطبيق في دول أمريكا اللاتينية يعتبر قابل للتطبيق في جميع دول العالم. وكان لهذا البرنامج آثار مدمرة ليس في مصر- وحدها وإنما في أغلب الدول التي طبقتها كما سبق وأوضحنا، وفي مصر- يعد استشراء البطالة السافرة من أهم الآثار السلبية المباشرة الناجمة عن تطبيق هذا

(٨) جوزيف سبتجليتز، ضحايا العولمة، ترجمة لبنى الريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،

البرنامج. ففي عام ١٩٩٢ قدر البنك الدولي البطالة بمعدلات تراوحت ما بين ١٧ - ٢٠ من قوة العمل. ومنذ ذلك الحين تحولت البطالة إلى أزمة متراكمة^(٨) وفي عام ٢٠٠٦ بلغت نسبة البطالة وفقاً لإحصائيات رسمية ١٠, ٥ من إجمالي قوة العمل^(٨)، وفي عام ٢٠١٠ ارتفع بين أصحاب المؤهلات العليا ليصل إلى ١٨, ٩، بينما بلغ ١٦ بين الحاصلين على تعليم فوق المتوسط وأقل من الجامعي، وكان المعدل العام للبطالة وفقاً لتلك الإحصائيات ٩^(٨). وإلى جانب بطالة المتعلمين كانت بطالة العاملين الناجمة عن تطبيق سياسة الخصخصة والإحالة إلى المعاش المبكر، فقد قُدر أن حجم العمالة قد تم تخفيضه بحوالي ٦٠ منذ بدء برنامج الخصخصة وحتى عام ٢٠٠٢م^(٨).

ومما زاد أزمة البطالة تفاقمًا ارتباطها بالفقر. وقد ورد في بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٠ أن معدل الفقر في مصر قد ارتفع من ١٦, ٧ عام ٢٠٠٠ إلى ١٩, ٦ عام ٢٠٠٥، ووصل إلى ٢١, ٦ عام ٢٠٠٩. واستمرت الزيادة في أعداد الفقراء حتى بلغ المعدل ٢٥, ٢ عام ٢٠١٠. أي أن ربع سكان مصر- يقل دخلهم الشهري عن ٢٦٠ جنيه شهرياً ولا يستطيعون الحصول على احتياجاتهم الأساسية^(٨). ومما زاد أحوال الفقراء سوءاً في مصر- ارتفاع معدلات الغلاء الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة المعيشة خاصة بين الفقراء ففي الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨ ارتفعت تكلفة

(٨) تقرير التنمية البشرية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢١.

(٨) الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٦

(٨) الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١١، ص ٩٠ - ٩٢

(٨) تقرير التنمية الشاملة في مصر ٢٠٠١ - ٢٠٠٣، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٣٥.

(٨) بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٠، ص ٥٩ - ٦٠.

أرخص سلة من السلع الغذائية بنسبة ٤٧^(٨). ففي ظل برنامج التكيف الهيكلي يتم تحرير التجارة وإطلاق أسعار السلع المحلية أي «دولة» الأسعار المحلية وبشكل متزايد تصل الأسعار المحلية للمواد الغذائية الأساسية إلى مستويات السوق العالمي^(٨). مما يؤدي إلى تآكل الدخل الحقيقية لغالبية المواطنين التي هي متدنية أصلاً. حتى النمو الاقتصادي الذي يحقق في عام ٢٠٠٧م والذي بلغ معدله ١, ٧ لم يستهدف الفقراء ومحدودي الدخل ولم يشعروا به بل صاروا أكثر فقراً. فقد افتقدت العدالة في توزيع عائد النمو الاقتصادي، ومن ثم لم يسهم في خفض أعداد الفقراء. وهذا ما أكدته الاقتصادي الشهير جوزيف سبتجليتز من أن «... الدول التي تبنت حكوماتها سياسات إجماع واشنطن لا تولي اهتماماً بقضايا التوزيع أو العدل لم يؤدي النمو الاقتصادي فيها إلى خفض معدلات الفقر بل زاد الفقر فعلياً»^(٨). أضف إلى ذلك خفض الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة والإسكان وذلك كجزء ومطلب أساسي في برنامج الإصلاح الاقتصادي، مما زاد من الأعباء الملقة على المواطنين ومزيد من تآكل الأجور والمرتبات.

خلاصة القول أن سياسات التكيف الهيكلي في مصر- أدت إلى حالة احتقان اقتصادي أخذ مظاهر متعددة دفع المواطنين إلى مقاومتها من خلال أشكال مختلفة من الاحتجاج منذ التسعينات وتزايد مع المضي قدما في تنفيذ تلك السياسات حتى يمكن القول أنه «قد تولدت ثقافة الاحتجاج من خلال مجموعة الضغوط والمآسي الاجتماعية والسيكولوجية التي لا تسمح بتوافق الفرد مع ذاته ومجتمعه.. وتتمثل في ارتفاع البطالة، شيوع الإحباطات، ضياع الحقوق، وانخفاض الدخل، عدم إشباع

(٨) الأهرام الاقتصادي، العدد ٥٢ يناير ٢٠٠٩.

(٨) ميشيل تشوسودوفسكي، عولة الفقر، ترجمة محمد مستجير، دارسطور، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٥.

(٨) جوزيف سبتجليتز، مرجع سابق. ص ١١٢.

الاحتجاجات الأساسية ... فثقافة الاحتجاج لم تعد مفهوماً نظرياً فحسب، وإنما يمكن من خلالها الكشف عن سياسات الدولة التي اعترافها العوار^(٨).

لقد لجأ المواطنون إلى مقاومة سياسات التكيف الهيكلي منذ بدء تطبيقه من خلال أشكال الاحتجاج الجماعي سواء كان ذلك في صورة إضرابات أو مظاهرات أو اعتصامات أو مسيرات أو تجمهر مثلما حدث عام ١٩٩٤ من إضراب عمال المناجم والمحاجر رفضاً لتطبيق قانون قطاع الأعمال العام ٢٠٣ لعام ١٩٩١ على هذا القطاع لأهميته الاستراتيجية والأمنية وخطورة تخلي الدولة عن دعمه والاتجاه إلى خصخصته. وقد تم ذلك الإضراب في ثمان محافظات وشارك فيه أكثر من ١٢٠ ألف عامل. كذلك شهد نفس العام إضراب عمال غزل ونسيج كفر الدوار بعد فصل ألفي عامل بعقود مؤقتة استمرت لسنوات. بالإضافة إلى التعسف الشديد في توقيع الجزاءات على العمال. وقد امتدت الاحتجاجات إلى مواقع صناعية أخرى مثل مصر. حلوان للغزل والنسيج وغزل المحلة^(٨).

وإذا كان إضراب عمال المناجم والمحاجر يمثل أول رد فعل جمعي رافض لسياسات التكيف الهيكلي، فقد توالى فيما بعد صور الرفض والمقاومة من خلال صور الاحتجاج المختلفة مما دعا إلى تأسيس بعض المراكز الحقوقية التي أخذت على عاتقها رصد وتوثيق حركات الاحتجاج في مصر^(*).

(٨) شحاتة صيام، ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان، مصر. العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٨) هويدا عدلي، الخصخصة والعمال المصريون - الآثار والتأثيرات ٨٧ - ١٩٩٤، أحمد زايد وسامية الخشاب (تحرير)، سياسات التكيف الهيكلي في مصر - الأبعاد الاجتماعية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

(*) يعتبر مركز الأرض لحقوق الإنسان من المراكز الرائدة في هذا المجال، والذي تأسس في ديسمبر ١٩٩٦. ومنذ ذلك الحين يتولى رصد الحركات الاحتجاجية في مصر. ويصدر بشأنها تقارير سنوية، وجددير بالذكر أن بعض المراكز العمالية العالمية تعتمد على التقارير التي يصدرها مركز الأرض

ولما كانت الدراسة الراهنة تفترض وجود علاقة إيجابية بين تطبيق سياسات التكيف الهيكلي وتنامي الاحتجاج في مصر، لذا يصبح من الضروري إجراء دراسة تتبعية **Panel Study** عن العلاقة بين هذين المتغيرين في السنوات التالية لبدء تطبيق تلك السياسات وتحديدًا منذ ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠١٠، ويصبح تحليل التقارير التي رصدت تلك الاحتجاجات منهجاً يتلاءم مع طبيعة الموضوع والفترة الزمنية المشار إليها. وجدير بالذكر أن هذه التقارير اعتمدت على رصد الأحداث الاحتجاجية في حينها مما يدعو إلى الوثوق بها وبصحة ما ورد بها من بيانات ومعلومات، إلى جانب المقارنة بينها وبين ما صدر عن مراكز أخرى في هذا الشأن.

ولما كانت الدراسة الراهنة تفترض إيجابية العلاقة بين اندلاع الغالبية العظمى من الاحتجاجات وبين سياسات التثبيت النقدي والتكيف الهيكلي فإنه قد يكون من المفيد أن نصنف تلك السياسات تصنيفاً إجرائياً على نحو تفصيلي أمكن الخروج به من دراسة التقارير المختلفة التي وثقت للاحتجاجات في مصر في فترة الدراسة والتي تمثل أسباباً رئيسية لاندلاعها. ويمكن تقسيم تلك السياسات إلى المجموعات التالية:

١. سياسات تمهد لتصفية القطاع العام، وتشمل خفض نفقات هذا القطاع من خلال الإجراءات التالية:

أ- خفض أجور العاملين.

مثال ذلك مركز = <= التضامن العمالي الدولي. وقد تم الاعتماد بصفة أساسية على التقارير النصف سنوية والسنوية التي يصدرها المركز والتي تتناول والاحتجاج بشكل تفصيلي يميزها عن غيرها من التقارير الصادرة عن مراكز أخرى. وقد أصدر المركز أول تقرير عن الأنشطة الاحتجاجية في مصر عام ١٩٩٨. وحتى النصف الأول من عام ١٩٩٩ كانت التقارير تصدر بشكل إجمالي وبدون تفاصيل وبدءاً من النصف الثاني من هذا العام أخذت التقارير بالتفاصيل وكان منهجها تقسيم الاحتجاجات ما بين القطاع الحكومي والخاص والأعمال العام. وقد تجاوزت بعض التقارير المائة صفحة. وقد تم الرجوع إلى كافة التقارير التي صدرت في السنوات التي شملتها الدراسة، كما تم مقارنتها بما صدر عن مراكز أخرى مثل المرصد النقابي والعمالي المصري للتأكد من صحة ما ورد بها من أرقام.

- ب- خفض الحوافز.
 - ج- التأخر في صرف الأجور.
 - د- وقف صرف الأرباح أو خفضها.
 - هـ- إلغاء العلاج على نفقة العمل.
 - و- وقف الترقيات والعلاوات.
 - ز- عدم الالتزام بدفع التأمينات على العاملين.
 - ح- الطرد من السكن الإداري.
 - ط- خفض الإنتاج وتقليص النشاط.
٢. سياسات خفض العمالة إلى حد التخلص منها نهائياً، وتشمل.
- أ- النقل التعسفي.
 - ب- الفصل التعسفي.
 - ج- الإغلاق للمصانع والشركات.
 - د- التصفية والبيع.
 - هـ- العقود المؤقتة وعدم التثبيت.
 - و- الإجبار على المعاش المبكر بطرق مختلفة.
 - ز- تحويل العمالة الدائمة إلى عمالة مؤقتة.
 - ح- توقيع إقرارات استقالة مسبقة (استمارة ٦) .
 - ط- قيود على النشاط النقابي والتعسف ضد النشاط.
٣. سياسات تجميد الأجور والمرتبات.
٤. سياسات رفع الدعم عن السلع التموينية والطاقة من السولار والبنزين والبتاجاز.

- ٥- سياسات تحرير الأسعار وتركها وفقاً لآليات السوق وما ترتب على ذلك من ارتفاع مضطرد في الأسعار وغلاء المعيشة.
- ٦- تحرير الزراعة بما في ذلك تحرير القيمة الإيجارية للأرض الزراعية وعدم تسعير المحاصيل أو مستلزمات الإنتاج وترك تسعيرها لآليات السوق.
- ٧- خفض خدمات البنية الأساسية : كهرباء، مياه، اتصالات، سكك حديدية.
- ٨- خفض الاعتمادات المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية.
- ٩- محاولة خصخصة التأمين الصحي.

وبتحليل التقارير المشار إليها أمكن الخروج بحقائق عن التطور الكمي للاحتجاجات في مصر في الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠١٠، وإبراز السنوات الفارقة والتي تعتبر علامات مميزة في الاحتجاج مع تقديم تفسير لذلك، مدى تنامي أعداد المشاركين، وتنوع الفئات المشاركة ومؤخراً شملت كافة فئات المجتمع وتفسير ذلك، أيضاً تتناول الجداول صور الممارسات الاحتجاجية وما طرأ عليها من تغيير وتأثير ذلك على نتائجها وتعامل الجهات المسؤولة معها، كذلك تعرض جداول الدراسة الأسباب الرئيسية لاندلاع الاحتجاجات وتفسير ذلك في ضوء ما كان يتم اتخاذه من الإجراءات التي سبق الإشارة إليها بشكل إجرائي تفصيلي والتي تمثل تنفيذاً دقيقاً وأميناً لبرنامج «التدمير الاقتصادي» لكل من الصندوق والبنك الدوليان.

والجدول التالي يتناول إجمالي الاحتجاجات في مصر. في الفترة ١٩٩٨ - ٢٠١٠ موزعة وفقاً للسنوات :

جدول (١) إجمالي الاحتجاجات في الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠١٠

السنة	عدد الاحتجاجات	%
١٩٩٨	١١٤	٣,٢
١٩٩٩	١٦٤	٤,٦
٢٠٠٠	١٢٩	٣,٦
٢٠٠١	١١٥	٣,٢
٢٠٠٢	٩٦	٢,٧
٢٠٠٣	٨٦	٢,٤
٢٠٠٤	٢٦٥	٧,٤
٢٠٠٥	٢٠٢	٥,٦
٢٠٠٦	٢٢٢	٦,٢
٢٠٠٧	٦١٤	١٧,٣
٢٠٠٨	٦٠٩	١٧,٠٠
٢٠٠٩	٤٧٨	١٣,٣
٢٠١٠	٤٨٤	١٣,٥
مجموع	٣٥٧٨	١٠٠,٠٠

يوضح الجدول السابق أن عام ٢٠٠٤ يمثل انطلاقة للاحتجاج حيث شهد أكبر عدد من الاحتجاجات خلال الأعوام الست التي سبقتها. ويمكن تفسير ذلك في ضوء الأوضاع التي سادت في ذلك الحين حيث ارتفاع الأسعار، رفع الدعم عن السلع الأساسية، ارتفاع معدلات البطالة حيث بلغت ما يقرب من ١٠ وزيادة معدلات الفقر التي اقتربت من ٢٠ أي أن خمس سكان مصر لا يستطيعون الحصول

على احتياجاتهم الأساسية، وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية، ارتفاع معدلات الجريمة والعنف، واستمرار الخصخصة وبيع شركات القطاع العام وما حملته من أوجه فساد عديدة، تسهيلات وامتيازات لرأس المال الخاص المصري والأجنبي وإعفاءات ضريبية في الوقت الذي يواجه فيه العمال الفصل والتشريد والجزاءات والتسريح والمعاش المبكر. إلى جانب استمرار العمل بقانون الطوارئ، وسياسة تكميم الأفواه، وتزوير في الانتخابات، ومصادرة الصحف، وظهور نواب القروض والمخدرات، وهيمنة القيادات الحكومية على الإتحاد العام لعمال مصر... كذلك يمكن تفسيره في ضوء صدور قانون العمل ١٢ لعام ٢٠٠٣ والذي يهدف إلى تحرير سوق العمل في إطار سياسات الثبوت والتكيف الهيكلي بدعوى أ، تتمكن مصر. من أن تجد لها مكاناً يليق بها في إطار التجارة الدولية. وقد جاء في مواد هذا القانون إطلاق حرية صاحب العمل في فصل العمال والتوسع في أسباب هذا الفصل. كذلك لم يعد العقد الدائم هو الأصل بل العقد محدد المدة (مادة ١٠٤)، ويجوز لصاحب العمل إنهائه (مادة ١١٠) ومن ثم افتقد العامل الأمان الوظيفي، فاستمراره في العمل مرهون بقرار فردي من صاحب العمل فقط. كما أعطى القانون لصاحب العمل السلطة المطلقة في تغيير وظيفة العامل وتخفيض أجره إلى أقل حد ممكن وإغلاق المنشأة أو تقليص حجمها أو أنشطتها لأسباب اقتصادية يراها. كما أغفل القانون علاوة غلاء المعيشة التي تربط مستويات الأجور بمعدلات ارتفاع الأسعار سنوياً^(٨).

أيضاً من المتغيرات التي ظهرت في عام ٢٠٠٤ وساهمت في نشر ثقافة الاحتجاج ظهور الحملة المصرية من أجل التغيير «كفاية» وقيامها بالعديد من الوقفات الاحتجاجية وإن كانت قد ركزت على الجمود والتكلس داخل النظام السياسي إلا أنها ساهمت في كسر حاجز الصمت.

(٨) قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣، بوابة الحكومة المصرية <http://www.egypt.gov.eg>

كذلك يبين من الجدول السابق أن عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ يحتلان الصدارة من حيث عدد الاحتجاجات فيها حيث بلغ ١٢٢٣ نشاطاً احتجاجياً بما يمثل ٣، ٣٤ من إجمالي الاحتجاجات على مدار اثنتي عشر عاماً. ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن الاحتجاج لم يعد قاصراً على فئات معينة وإنما امتد ليشمل كافة الفئات التي خرجت عن المألوف ولجأت إلى الاعتصام أو الإضراب أو التظاهر، مثال ذلك إضراب أساتذة الجامعات، إضراب السائقين، مظاهرات الخريجين، موظفي البريد، المسعفين، أئمة المساجد ..

ومن تناقضات المجتمع المصري أن عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ والذين شهدا أعلى معدلات للاحتجاج قد ارتفعت فيهما معدلات النمو الاقتصادي بل وصل ذلك النمو إلى أعلى معدل شهدته مصر. سواء في الأعوام السابقة أو اللاحقة. فقد تراوح ذلك المعدل ما بين ٦ إلى ٧. فكيف يجمع هذا العالمان بين أعلى معدل للنمو الاقتصادي وفي ذات الوقت أعلى معدل للاحتجاج؟؟ إن تفسير ذلك التناقض يكمن في عدم تفعيل رؤية «تساقط القطرات» التي روج لها الصندوق والبنك الدوليان، حيث أن ثمار النمو الاقتصادي لم تتساقط على الغالبية العظمى من المصريين ولم ينعم بها سوى فئة محدودة من رجال الأعمال ورجال الدولة وبعض كبار الموظفين والمسؤولين الفاسدين. ففي الوقت الذي تراكمت فيه ثروات هؤلاء واستفادوا من سياسات التحرر الاقتصادي كان هناك آلاف العمال يحالون إلى المعاش المبكر أو يفصلون من عملهم، وفي نفس الوقت أيضاً تنخفض الأجور الحقيقية وتراجع أمام ارتفاع الأسعار وما ترتب على ذلك من تدهور الأوضاع المعيشية لغالبية المواطنين وارتفاع معدلات الفقر ناهيك عن أزمة البطالة والتي تعددت أسبابها بدءاً من انسحاب الدولة من سوق التشغيل وعدم التزامها بتعيين الخريجين الجدد وفقاً لتعليقات مؤسسات التمويل الدولية، ومروراً بالخصخصة وتوابعها من غلق مصانع

وشركات وسياسات المستثمرين المحليين والأجانب في توظيف العاملين وإجبارهم بكافة الطرق على الخروج المبكر للمعاش وزيادة أعداد المتعطلين عن العمل.

ومن تحليل الجدول السابق أيضاً يبين لنا أنه في الفترة من ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٠ كان إجمالي الأنشطة الاحتجاجية ٤٠٧ بمعدل بلغ ٤, ١١ من إجمالي الاحتجاجات في الفترة التي شملتها الدراسة. وجدير بالذكر أنه بدءاً من عام ١٩٩٨ كان حصاد الخصخصة قد بدأ يعلن عن نفسه حيث تم إحالة ٧١ ألف عامل للمعاش المبكر حتى نهاية هذا العام. ومع عام ٢٠٠٠ كان قد تم إحالة ٦٧٦٢٣ عاملاً للمعاش المبكر. وحتى عام ٢٠٠٢ انخفض حجم العمالة في شركات قطاع الأعمال العام بحوالي ٦٠ منذ بدء برنامج الخصخصة ليصل إلى ٤٢٩٧٩٨ عامل مقارنة بـ ١٠٦٣ ألف عامل في سنة ١٩٩١ قبل بدء برنامج الخصخصة ومن بين هؤلاء خرج حوالي ٣٠ من خلال برنامج المعاش المبكر^(٨)، وذلك باستخدام ممارسات إدارية متعسفة للضغط على العمال وإجبارهم لقبول الإحالة المبكرة من بينها خفض الحوافز، تأخر صرف الأجور وخفضها، وقف صرف الأرباح، توقيع الجزاءات، النقل التعسفي إلى فروع أخرى بمحافظات أخرى، الفصل التعسفي، إغلاق المصانع لفترات طويلة، خفض الإنتاج، الطرد من السكن الإداري، الحرمان من الرعاية الصحية...

وإذا كان الجدول السابق يتناول عدد الاحتجاجات فماذا عن أعداد المحتجين، الجدول التالي يوضح الأعداد التقريبية للمشاركين في الاحتجاجات في الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨).

(٨) تقرير التنمية الشاملة في مصر ٢٠٠١ - ٢٠٠٣، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٣٥ - ١٣٦.

جدول (٢) العدد التقريبي للمشاركين في الاحتجاجات^(٨)

السنة	إجمالي المشاركين
٢٠٠٤	٣٨٦٣٤٦
٢٠٠٥	١٤١١٧٥
٢٠٠٦	١٩٨٠٨٨
٢٠٠٧	٤٧٤٨٣٨
٢٠٠٨	٥٤١٤٢٣
المجموع	١٧٤١٨٧٠

يبين من الجدول السابق أن ما يقرب من مليوني مصري قد شاركوا في الأنشطة الاحتجاجية على مدار خمس سنوات فقط. ويدل ذلك على اتساع رقعة الاحتجاج وشموله أعداد غفيرة من المواطنين ولم يكن قاصراً على بضع مئات، مما يعني اتساع مساحة الغضب والاعتراض على سياسات الدولة التي انعكست سلباً عليهم. كما تتسق بيانات ذلك الجدول مع البيانات الواردة في الجدول السابق حيث يشير كلاهما إلى أن عام ٢٠٠٤ مثل انطلاقة للاحتجاج حيث شهد أكبر عدد من الاحتجاجات ومن المحتجين خلال الأعوام التي سبقتها وخلال العامين اللاحقين. كذلك يتسق الجدولان أيضاً في أن عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ يحتلان الصدارة في عدد الاحتجاجات والمحتجين للأسباب التي ورد ذكرها في التحليل السابق.

أما عن الفئات والقوى الاجتماعية المشاركة في الاحتجاج فإن عمال القطاع العام يمثلون القوة الضاربة والكبرى في هذه الاحتجاجات. وكما هو الحال منذ

(٨) تقرير «النضال من أجل حقوق العمال في مصر»، مركز التضامن العمالي الدولي، واشنطن الطبعة العربية، مركز المحروسة للنشر والمعلومات، القاهرة، فبراير ٢٠١٠، ص ١٦

ثلاثينيات القرن الماضي كان عمال النسيج هم الأكثر نشاطاً وضراوة في هذه الاحتجاجات فهم الأكبر عدداً. وقد تزايدت احتجاجات العمال منذ عام ٢٠٠٠ نتيجة حرمانهم من العديد من حقوقهم مع السير قدماً في تطبيق الأجندة الاقتصادية الليبرالية في البلاد. ومن عمال الغزل والنسيج امتدت الاحتجاجات لتشمل العمال في العديد من القطاعات الأخرى. ولم يقتصر الاحتجاج على عمال القطاع العام فقط وإنما امتد ليشمل عمال القطاع الخاص أيضاً. ومن القوى التي دخلت ساحة الاحتجاج ويعد دخولها متغيراً هاماً هي فئة الموظفين العاملين بأجهزة ومؤسسات الدولة في القطاعات الخدمية المختلفة. ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول (٣) توزيع الاحتجاجات وفقاً للقوى المشاركة في الفترة ١٩٩٨ - ٢٠١٠

السنة	قطاع حكومي	قطاع الأعمال	قطاع خاص	مجموع
١٩٩٨	-			١١٤
١٩٩٩	٤٠ (نصف عام)	٢٨ (نصف عام)	٢٤ (نصف عام)	١٦٤
٢٠٠٠	٢٩	٤٩	٥١	١٢٩
٢٠٠١	٢١	٤٢	٥٢	١١٥
٢٠٠٢	٢٥	٢٢	٤٩	٩٦
٢٠٠٣	٢٦	١٥	٤٥	٨٦
٢٠٠٤	١٢٦	٧٢	٦٧	٢٦٥
٢٠٠٥	٨٠	٧٢	٥٠	٢٠٢
٢٠٠٦	٨٠	٧٩	٦٣	٢٢٢
٢٠٠٧	٢٥٥	١٤٥	٢١٤	٦١٤
٢٠٠٨	٢٦٧	١٠٧	٢٣٥	٦٠٩
٢٠٠٩	٢٢٦	٧٧	١٧٥	٤٧٨
٢٠١٠	١٦٥	١٤٧	١٧٢	٤٨٤
مجموع	١٣٤٠	٨٥٥	١١٩٧	٣٥٧٨
%	٣٧,٥	٢٣,٩	٣٣,٥	

يبين من الجدول السابق أن الاحتجاج - وبدءاً من عام ١٩٩٩ - لم يعد قاصراً على العمال فقط سواء في القطاع العام أو الخاص، وإنما دخلت ساحة الاحتجاج فئة الموظفين العاملين بأجهزة ومؤسسات الدولة في القطاعات الخدمية المختلفة. ويعد دخولها متغيراً هاماً، فهي الفئة التي طالما وظفها النظام السياسي في الدفاع عن

سياساته أو تم عبرها التدخل في الانتخابات العامة. فقد مثلت احتجاجات العاملين بالقطاع الحكومي حوالي ٥, ٣٧ من إجمالي الاحتجاجات في فترة الدراسة، يليها احتجاجات القطاع الخاص بنسبة بلغت ٥, ٣٣، ثم عمال قطاع الأعمال بنسبة ٩, ٢٣. وجدير بالذكر أن هذه النسب تتناسب مع بنية الطبقة العاملة حيث يمثل موظفوا القطاع الحكومي ٦, ٥ مليون، يليها القطاع الخاص ١, ٥ مليون، ثم قطاع الأعمال العام الذي كان يعمل به أكثر من ٥, ١ مليون عامل، تقلصت عمالته حتى أصبحت حوالي ٧٠٠ ألف عامل وذلك وفقاً للبيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. فالاحتجاج لم يعد قاصراً على فئات أو قوى بعينها وإنما امتد ليشمل كافة الفئات التي خرجت عن المألوف ولجأت إلى الاعتصام أو التظاهر أو الإضراب بعد أن فاض بها الكيل. فالاحتجاج هنا حالة من التنفيس الجماعي عن الغضب الكامن في صدور المواطنين نتيجة تدهور أوضاعهم وتآكل أجورهم ومرتباتهم أمام الارتفاع المستمر للأسعار وارتفاع تكلفة المعيشة وتدهور أوجه الرعاية الاجتماعية، إلى جانب زيادة أعداد المتعطلين عن العمل وتسريع خصخصة الشركات وخروج آلاف من العمال تحت دعاوى المعاش المبكر أو الطرد المباشر والفصل من العمل. ويبين من هذا الجدول أيضاً أن عام ٢٠٠٧ مثل نقلة هامة في الاحتجاج حيث تضاعف أعداد الأنشطة الاحتجاجية في القطاعات الثلاث ويرجع ذلك للأسباب التي سبق ذكرها.

ورغم دخول فئات عديدة إلى ساحة الاحتجاج إلا أن العمال والموظفين استمروا يحتلون الصدارة في القيام بالأنشطة الاحتجاجية. فقد شارك في الاحتجاج الفلاحون والسائقون وخريجو الجامعات والطلبة وسكان المناطق العشوائية. وكان هناك أيضاً احتجاجات أسرية بحثاً عن مأوى أو فرصة عمل. لكن ظل العمال ثم الموظفين هم القوى الكبرى في النشاط الاحتجاجي. ويتفق ذلك مع نتائج الدراسة

التي قام بها شحاتة صيام عن الاحتجاج في مصر. في الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨. فقد أوضحت تلك النتائج أنه في عام ٢٠٠٦ مثلت تظاهرات العمال ٦, ٤١ من إجمالي الاحتجاجات. وفي عام ٢٠٠٧ مثلت احتجاجات العمال والموظفين ٩١ من جملة الاحتجاجات في ذلك العام. وفي عام ٢٠٠٨ استمرت الاحتجاجات العمالية تحتل الصدارة بنسبة ٥٤^(٨) كما تتفق مع نتائج الدراسة التي قام بها عماد صيام حيث قام باختيار عينة عشوائية من الأيام في أشهر مختلفة في الفترة ما بين أكتوبر ٢٠٠٥ وحتى نهاية يناير ٢٠٠٩ وتم مسح كافة الأخبار المرتبطة بأنشطة الاحتجاج والتي نشرت في بعض الجرائد المصرية. وتوصلت الدراسة إلى أن العمال قد مثلوا أعلى نسبة في الأنشطة الاحتجاجية بمعدل ٥, ١٨. بينما مثلت فئة الموظفين العاملين بأجهزة و مؤسسات الدولة في القطاعات الخدمية المختلفة ٤, ١٢. كان هناك أيضاً فئة أصحاب المشروعات والمتوسطة والصغيرة والذين كانوا يحتجون على سياسات الضرائب والإتاوات المتعددة التي يقوم بها أحياناً بعض الموظفين الفاسدين. وقد مثلت احتجاجات تلك الفئة ٤, ٩ أما سكان المناطق العشوائية والذين تراوحت مطالبهم بين الحق في الحصول على سكن آدمي والحق في الحصول على الخدمات الأساسية فقد مثلوا ٩ من إجمالي الأنشطة الاحتجاجية. بينما كانت نسبة مشاركة الفلاحين ٢, ٣ من الاحتجاجات التي رصدتها الدراسة^(٨).

إذن أجمعت التقارير والدراسات العلمية على أن العمال كانوا ولا زالوا قاطرة الاحتجاجات في مصر.. ولعلنا نذكر أن أحداث يناير ١٩٧٧ قد انطلقت من شركة مصر للغزل والنسيج ضد ارتفاع الأسعار، ومنها امتدت إلى كافة محافظات مصر. فيما عرف «بانتفاضة الخبز».

(٨) شحاتة صيام، مرجع سابق، ص ١٧٢ - ١٧٩

(٨) عماد صيام، الاحتجاجات السلمية في مصر وتختلف مجتمع مدني جديد، مجلة الديمقراطية، العدد ٣٤، أبريل ٢٠٠٩.

وقد أخذ الاحتجاج صوراً مختلفة ما بين تجمع وتظاهر واعتصام وإضراب. والتظاهر والتجمع عادة ما يكون قصير الأجل وينتهي في بضع ساعات. ولكن الاعتصام يستغرق وقتاً أطول دون وقف الإنتاج. أما الإضراب فيتوقف خلاله الإنتاج والعمل. وقد قامت الدراسة الراهنة برصد صور الاحتجاج وفقاً للسنوات التي شملتها وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (٤) صور الاحتجاج خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠١٠

السنة	تظاهر وتجمهر	اعتصام	إضرابات	مجموع
١٩٩٨	٥٦	١٨	٤٠	١١٤
١٩٩٩	٧٨	٣٢	٥٤	١٦٤
٢٠٠٠	٤١	٤٨	٤٠	١٢٩
٢٠٠١	٦٤	٣٢	١٩	١١٥
٢٠٠٢	٤٦	٢٦	٢٤	٩٦
٢٠٠٣	٣٩	٢٢	٢٥	٨٦
٢٠٠٤	١٣٢	٩٠	٤٣	٢٦٥
٢٠٠٥	٩٧	٥٩	٤٦	٢٠٢
٢٠٠٦	٩٤	٨١	٤٧	٢٢٢
٢٠٠٧	٣٠٧	١٩٧	١١٠	٦١٤
٢٠٠٨	٣١٣	١٧٤	١٢٢	٦٠٩
٢٠٠٩	٢٤٢	١٤٦	٩٠	٤٧٨
٢٠١٠	٢٥٨	١٣٠	٩٦	٤٨٤
مجموع	١٧٦٧	١٠٥٥	٧٥٦	٣٥٧٨
%	٤٩,٣	٢٩,٤	٢١,٣	

يبين من الأرقام الواردة بالجدول أن التجمع والتظاهر هو أكثر صور الاحتجاج شيوعاً خلال فترة الدراسة حيث مثل حوالي نصف ما حدث من احتجاجات، هذه التجمعات عادة ما تكون قصيرة الأجل وتنتهي في بضع ساعات. يلي ذلك الاعتصامات حيث مثلت ما يقرب من ثلث الاحتجاجات. وهو يستغرق وقتاً أطول دون توقف الإنتاج. وقد اعتمدت الحركة العمالية في احتجاجها لفترة طويلة على سلاح الاعتصام أي بقاء العمال في مصانعهم وشركاتهم بعد ساعات العمل ودون التأثير عليه. وقد وظف العمال تواجدهم معاً في مكان واحد وسهولة الاتصال الشخصي بينهم في تنظيم اعتصامات مفتوحة في كثير من الأحيان. يشير الجدول أيضاً إلى ارتفاع نسبة الإضرابات كصورة من صور الاحتجاج، وهو يمثل تصعيداً للاحتجاج والاعتراض يتوقف فيه الإنتاج والعمل تماماً مما يلحق أضراراً بالغة بالاقتصاد عموماً وبالمواطنين بصفة خاصة. فعندما يضرب السائقون أو الأطباء أو الصيادلة أو المعلمون أو غيرهم من طوائف مهنية أخرى فلا بد وأن ينعكس ذلك سلباً ومباشرة وسريعاً على المواطنين، ومن ثم يعتبر من أكثر صور الاحتجاج خطورة وتأثيراً وتضطر معه الحكومات إلى إجراء مفاوضات مع العاملين المضربين للتوصل إلى اتفاقات تنص لمطالب المضربين والدلائل على ذلك كثيرة قديماً وحديثاً. ففي عام ١٨٩٩ أضرب عمال لف السجائر واستمروا في إضرابهم لمدة تقارب ثلاثة أشهر. وعلى أثر ذلك تم تأسيس أول تنظيم نقابي عمالي «رابطة لفافي السجائر» في فبراير ١٩٠٠. وحديثاً وفي عام ١٩٨٦ أضرب عمال المحلة لمدة أسبوع واضطرت الحكومة إلى التفاوض مع القيادات العمالية. أما في عام ٢٠٠٧ فقد حقق إضراب موظفي الضرائب العقارية انتصاراً كبيراً. فقد بدأ ذلك الإضراب في سبتمبر وانتهى في ديسمبر ٢٠٠٧. ونظراً لطول فترة الإضراب كان لابد من تأسيس لجنة تتولى أمور تنظيم الإضراب وإجراء المفاوضات واتخاذ القرارات بعد التشاور مع المضربين.

وبعد انتهاء الإضراب تحولت تلك اللجنة إلى نقابة مستقلة عام ٢٠٠٩ والتي كانت نواة لتأسيس الاتحاد المصري للنقابات العمالية المستقلة. كذلك فإنه بعد إضراب عمال غزل المحلة وكفر الدوار قررت الدولة تخصيص حصة من حصيلة بيع بنك الإسكندرية لإسقاط ديون شركات الغزل والنسيج وتحسين ظروف العاملين بها. إذن فالإضراب سلاح هام وفعال وظفه العمال في البداية ثم انتقل إلى كافة الفئات بدءاً من موظفي الحكومة وحتى سائقي السرفيس. فالإضراب وتوقف الإنتاج والعمل لساعات طويلة يجبر الحكومات على إجراء مفاوضات مباشرة مع المضربين للتوصل إلى اتفاقات تنهي الإضراب ومن ثم يحرز المحتجون مكاسب هامة.

ولم يقتصر الإضراب فقط على الإنتاج والعمل وإنما امتد إلى الإضراب عن الطعام والذي تحول إلى ظاهرة بدءاً من عام ٢٠٠٧ حيث تزايد في العديد من المواقع العمالية ثم في مواقع أخرى عديدة مثل الموظفين الذين وقع عليهم ظلم من جهات عملهم. وقد حدث ذلك بشكل فردي وبصورة جماعية أيضاً.

ولما كان طول فترة الاحتجاج وسيلة من وسائل الضغط على الحكومات لرفع المظالم وتحقيق المطالب يكون من المفيد أن ترصد الاحتجاجات التي تواصلت لأيام متتالية خلال فترة الدراسة وذلك من خلال الجدول التالي :

جدول (٥) احتجاجات تواصلت لأيام متتالية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٠

السنة	المدى الزمني للاحتجاج
١٩٩٩	١- إضراب طياري شركة مصر للطيران لمدة شهر كامل لتحسين الأجور. ٢- إضراب ١٦٠٠ عامل في شركة الجوت لمدة ثلاثة أيام متواصلة.
٢٠٠٠	١- احتجاج العمال بشركة الحراريات بالتين حوالي خمسة أشهر متصلة ما بين إضراب واعتصام لإجبارهم على قبول المعاش المبكر. ٢- احتجاج عمال المتحدة للكيماويات استمر أربعة شهور.
٢٠٠١	اعتصام مفتوح لعمال شركة حديد الدخيلة.
٢٠٠٤	١- إضراب عمال شركة النظافة الدولية لخدمات البيئة «لمدة ستة أسابيع متواصلة». اعتصام عمال الاسبستوس «اورا مصر» بمقر الشركة والذي استمر لمدة ثمانية شهور.
٢٠٠٦	١- إضراب عمال غزل المحلة لمدة ثلاثة أيام. ٢- اعتصام عمال أسمنت حلوان وأسمنت طرة يومين احتجاجاً على سياسات الشركة الإيطالية المالك الجديد. ٣- اعتصام عمال الترسانة البحرية في بورسعيد أربعة أيام متتالية. ٤- إضراب عمال أحد مصانع النسيج الخاصة بالمحلة سبعة أيام.
٢٠٠٧	١- إضراب مفتوح قام به نحو ٥٥ ألف موظفاً بالضرائب العقارية في مختلف محافظات مصر، واعتصام ما يقرب من ألف منهم وأفراد أسرهم لمدة إحدى عشر يوماً أمام وزارة المالية. ٢- إضراب عمال غزل المحلة ستة أيام متواصلة.

السنة	المدى الزمني للاحتجاج
	٣- إضراب عمال كفر الدوار تسعة أيام. ٤- إضراب عمال شركة أبو المكارم بمدينة السادات لمدة ثلاث عشر يوماً. ٥- اعتصام عمال شركة الطوب الطفلي بحلوان أربعة أيام متتالية. ٦- اعتصام نحو خمسمائة عامل بشركة المعصرة للمعدات التليفونية. ٧- اعتصام ٦٣٠ عاملة بمصنع للملابس الجاهزة بشركة سمند للوبريات يومين متتالين. ٨- اعتصام عاملات شركة المنصورة أسبانياً للملابس لمدة خمسة أيام. ٩- اعتصام أربعمائة موظفاً بهيئة البريد داخل مبنى الهيئة المركزية ليومين متتالين. ١٠- قام ٥٧ موظفاً بالضرائب العقارية بالإضراب عن الطعام ثلاثة أيام متتالية.
٢٠٠٨	قام ٤٥٠ عاملاً بشركة السويس للأسمنت بالاعتصام مرتين خلال عشرة أيام.
٢٠١٠	١- اعتصام عمال طنطا للكتان أكثر من خمسة شهور داخل الشركة، ثم نقل الاعتصام أمام مجلس الوزراء لمدة سبعة عشر يوماً. ٢- إضراب أكثر من ثلاثة آلاف عامل في شركة غزل المحلة. ٣- اعتصام آلاف من المهندسين والإداريين والفنيين بهيئة الأبنية التعليمية وإضرابهم عن العمل خلال شهر يوليو. ٤- اعتصام عمال الشركة الاقتصادية للتنمية الصناعية «أمونستو» خلال شهر يوليو. ٥- اعتصام نحو أربعمائة من العاملين بشركة الخدمات التجارية البترولية

السنة	المدى الزمني للاحتجاج
	«بترو تريد» بطنطا خلال شهر سبتمبر. ٦- إضراب أصحاب وسائقي النقل الثقيل إثني عشر يوماً متتالية اعتراضاً على نظام المحاسبة الضريبية. ٧- اعتصام نحو ٥٧٠ عاملاً بشركة مصر- المنوفية للغزل والنسيج داخل المصنع بقويسنا خلال شهر سبتمبر. ٨- اعتصام عمال شركة «تليمصر» اعتصاماً مفتوحاً داخل مقر الشركة. ٩- اعتصام نحو ٨٠٠ عامل بشركة الغزل والنسيج داخل المصنع في ميت غمر احتجاجاً على إيقاف العمل بالمصنع ومنح العمال أجازة لآجل غير مسمى.

وجدير بالذكر أن الغالبية العظمى من تلك الاحتجاجات جاءت عفوية وبمبادرات من المحتجين أنفسهم وبعيدة تماماً عن الأطر السياسية التقليدية سواء كانت أحزاب سياسية أو نقابات عمالية أو جمعيات أهلية. بل على العكس من ذلك فإن التنظيم النقابي الرسمي لم يتضامن ولم يدعم العمال في احتجاجاتهم. وكما جاء في أحد تقارير مركز الأرض عام ٢٠١٠ فإن الإتحاد العام لعمال مصر- وجه نقداً شديداً للجهات والمنظمات العربية والدولية التي تضامنت مع العمال واعتبرت ذلك تدخلاً في الشأن الداخلي لمصر.. كذلك فإن الإتحاد العام لم يحرك ساكناً أمام تعسف إدارات الشركات والمصانع ضد العمال حتى بعد ما حصلوا على أحكام قضائية ملزمة بعودتهم للعمل. أما اللجان النقابية الفرعية فقد انحاز بعضها لمطالب العمال ودعم أنشطتهم الاحتجاجية. ويتفق ذلك مع نتائج الدراسة التي أجراها عماد صيام حيث أشارت النتائج إلى أن ٩, ٨٠ من الأنشطة الاحتجاجية كانت بعيدة تماماً عن

الأحزاب والنقابات وجاءت بمبادرات مستقلة. أما الأنشطة التي تمت بمبادرات من بعض القوى السياسية أو المنظمات الحقوقية فلم تتجاوز نسبتها ١٩, ١ .

نأتي الآن إلى تساؤل هام : لماذا اندلعت الاحتجاجات في مصر- في السنوات العشر الأخيرة؟

على الرغم من أن الدراسة المسحية التتبعية أوضحت أن ذلك العدد الهائل من الأنشطة الاحتجاجية يرجع في معظمه إلى التدهور المستمر في ظروف العمل والعمال وتردي الأوضاع المعيشية لفئات عديدة من المواطنين وتآكل الأجور والمرتبات أمام الارتفاع المضطرد للأسعار مع المضي قدماً في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي، إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن العديد من الميادين الرئيسية وبعض الجامعات والنقابات بالقاهرة قد شهدت تظاهرات عديدة للتنديد بسياسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والسياسات الأمريكية ضد العراق وبصفة خاصة في عام ٢٠٠٣. كما شهد العامان ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ العديد من التظاهرات المطالبة بعدم توريث الحكم وضرورة الإصلاح الدستوري والسياسي وإلغاء قانون الطوارئ ونزاهة الانتخابات. وكان لظهور الحملة المصرية من أجل التغيير «كفاية» دوراً هاماً في هذا الصدد حيث رفعت شعار «لا للتمديد ولا للتوريث» وقد أدى ظهورها ونشاطها في الشوارع والميادين إلى انبثاق العديد من الحركات الاجتماعية المطالبة بالتغيير مثل «صحفيون من أجل التغيير»، «محامون من أجل التغيير»، «أطباء من أجل التغيير»...

وبالرغم من ذلك ظلت العوامل الاقتصادية من إفقار وبطالة وتردي أوضاع معيشية وتآكل الأجور والمرتبات وعدم القدرة على إشباع الاحتياجات الأساسية وتراجع الدعم والخدمات وخصخصة المؤسسات الإنتاجية وما تبعها من إجراءات تعسفية ضد العمال... ظلت تلك العوامل هي الأكثر حفزاً للأنشطة الاحتجاجية بين كافة الفئات ومثلت ضغوطاً بنائية أدت إلى اندلاع الممارسات العدائية في محاولة لتغيير

الوضع القائم، وهي كلها إجراءات وسياسات ارتبطت بالتزام الدولة أمام مؤسسات التمويل الدولية بضرورة تنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي.

وفي محاولة لرصد الأسباب الرئيسية للاحتجاج بكافة صوره خلال بعض سنوات الدراسة (وفقاً لما هو متاح من مادة علمية في التقارير المختلفة) أمكن الخروج بالنتائج التالية:

جدول (٦) توزيع الاحتجاجات وفقاً للأسباب في بعض سنوات الدراسة (*)

الأسباب السنة	عدم صرف المستحقات	تعت الإدارة	زيادة الأجور والمرتبات	غلق المنشأة وتجميد النشاط	فصل تعسفي	ثقل تعسفي	عدم التثبيت	ارتفاع أسعار سلع أساسية	أخرى
٢٠٠٢	١٨	١٥		٦	٣١	٥			٨
٢٠٠٣	١٦	٤		١٠	٣٠		٢		٦
٢٠٠٤	٩٣	٨		٧	٥٧	١٤	١٧		١٢
٢٠٠٥	٤٧	٦		١١	٧	٢	٧		١٦
٢٠٠٦	٤٥	٢٢	٤	٩	٧		٨		٩
٢٠٠٧	١٠٢	٤٦	١٨		١٨	٨	٢٢		١٤
٢٠٠٨	٢٣٦	٤٤	٤٤	١٥	٤٠	٧	٣٩	١٩	١٨
٢٠٠٩	١٠١	٣٨	١٩		٣٤	١٧	٢٥		١٧
٢٠١٠	١١١	٣٦	٢٢	١٤			١٣		٢٠

وجدير بالذكر أن هذه الأسباب متداخلة والاحتجاج الواحد قد يكون لأكثر من سبب من تلك الأسباب.

ويبين من الجدول السابق أنه حتى عام ٢٠٠٣ كان الفصل التعسفي من أكثر الأسباب التي قامت بشأنها الممارسات الاحتجاجية. وقد تزامن ذلك مع إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام تمهيداً لخصخصتها ثم بيعها بالفعل وانتقال ملكيتها إلى مستثمرين محليين وأجانب واستحوادهم على غالبية أسهمها. وقد صاحب ذلك

(*) تم حساب تلك الأرقام من خلال الرجوع إلى كافة التقارير في سنوات الدراسة وإستخلاص الأسباب الواردة للاحتجاج في كل قطاع على حدة (حكومي، خاص، أعمال عام) ثم حساب الإجمالي لكل عام.

التخلص من العمالة بكافة الطرق بما في ذلك الفصل والنقل التعسفي وممارسات الإدارة المتعنتة. ومع عام ٢٠٠٤ كانت الاحتجاجات على الفصل التعسفي قد بلغت مداها وكانت عاملاً رئيسياً في اندلاع سبع وخمسين احتجاجاً خلال العام. وفي ذلك العام أيضاً تزايدت الاحتجاجات على عدم صرف المستحقات المالية بشكل كبير غير مسبوق حيث بلغت ثلاث وتسعين احتجاجاً، ولا شك أن عدم صرف المستحقات المالية أو حتى التأخر في صرفها يمثل عبئاً كبيراً على المواطنين الكادحين سواء كانوا عمالاً أو موظفين، فلديهم العديد من الالتزامات الأسرية الشهرية ومن ثم فمجرد التأخير في صرفها يمثل عبئاً ثقيلاً خاصة أن الغالبية العظمى منهم لا يعرفون للدخار طريقاً. ومع عام ٢٠٠٨ كان الاحتجاج على عدم صرف المستحقات المالية قد بلغ ذروته حيث كان سبباً رئيسياً في اندلاع مائتين وست وعشرين احتجاجاً. كما شهد ذلك العام أيضاً أعلى عدد من الاحتجاجات المطالبة بزيادة الأجور والمرتبات بلغت أربع وأربعين احتجاجاً. وهو أكبر عدد من الاحتجاجات التي رفعت ذلك المطلب سواء في السنوات السابقة أو اللاحقة. ولعلنا نذكر أنه في ذلك العام خرجت إلى الشوارع كافة الفئات المهنية اعتراضاً على تدني الأجور والمرتبات والمطالبة بزيادتها حتى تقارب الزيادة المضطردة في أسعار السلع الأساسية. فمع تحرير الأسعار وفقاً لاقتصاد السوق زادت تكلفة المعيشة ولم تعد الأجور والمرتبات قادرة على مواجهتها، ومن ثم كانت المطالبات برفعها من كافة الفئات أطباء وصيادلة ومعلمون وأساتذة جامعات وإداريون وعمال... وكان الاحتجاج بصورة مختلفة بدءاً من التظاهر والتجمع وحتى الإضراب عن العمل والطعام وسيلة مؤثرة لتحقيق تلك المطالب. ففي ظل سياسات التثبيت النقدي والتكيف الهيكلي التزمت الدولة في اتفاقها مع مؤسسات التمويل الدولية بتجميد الأجور والمرتبات ورفع الدعم عن السلع التموينية وتحرير الأسعار وتركها وفقاً لآليات السوق، إلى جانب خفض

الاعتمادات المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية. وكان لهذه الإجراءات آثار سلبية على غالبية المواطنين الذين احتجوا بكافة الصور في محاولة للضغط على الحكومة لتحريك الأجور والمرتبات لتتواءم ولو جزئياً مع الارتفاع المستمر لتكلفة المعيشة.

كذلك كان لرفع أسعار الطاقة من بنزين وسولار وكهرباء بناءً على توجيهات الصندوق والبنك الدوليان دوراً أساسياً في اندلاع تسعة عشر احتجاجاً خلال عام ٢٠٠٨ أيضاً. فهذه المؤسسات كانت ترى أن هناك إسرافاً في استخدام الطاقة في مصر نتيجة انخفاض أسعارها ودعم الحكومة لهذه الأسعار، ومن ثم كانت التوصية الملزمة برفع الدعم لتقترب أسعار الطاقة من الأسعار العالمية دون اعتبار للفروق في مستويات الدخل وتدني أجور ومرتبات الغالبية العظمى من العاملين، ناهيك عن المتعطلين الذي يرغبون ويقدررون على العمل ولا يجدونه.

وتتفق تلك النتائج مع ما توصلت إليه دراسة عماد صيام حيث أشارت النتائج إلى أن أبرز الأسباب وراء الأنشطة الاحتجاجية التي رصدتها الدراسة هي المطالبة بزيادة الأجور والمرتبات والحصول على المستحقات المالية من حوافز وبدلات. وقد انتشرت هذه المطالبات بين فئات المجتمع المختلفة. كما رصدت الدراسة أيضاً أسباباً أخرى هامة هي خصخصة المؤسسات الإنتاجية وما تبعها من إحالة أعداد كبيرة من العمالة إلى المعاش المبكر أو اللجوء إلى الفصل التعسفي للعديد من العمال والطرق التعسفية التي استخدمتها الإدارات لدفع العمال للاستقالة.

أما عن الأسباب الأخرى التي اندلعت الاحتجاجات من أجلها فهي عديدة ويصعب حصرها على وجه الدقة، نذكر منها على سبيل المثال: الطرد من السكن الإداري، المطالبة بمياه نقية وصرف صحي آمن، توفير أنابيب البوتاجاز، المطالبة بالحصول على سكن آدمي آمن ونقل الباعة من أماكنهم إلى أماكن أخرى لا تصلح

والمطالبة بزيادة تعريفه الركوب وغلق الورش وفرص رسوم إضافية على حمولة السيارات والمطالبة بإقرار حد أدنى للأجور ومصادرة التوك توك وعربات الكارو والمطالبة بإلغاء قرار زيادة مساحة الصيدليات وعدم توافر السولار في المحطات، والاعتراض على عقود العمل الجديدة وعدم وجود ملفات وظيفية للعاملين (كما نص قانون العمل)، المطالبة بالتعيين، المطالبة بتوفير أكشاك للمعاقين وحقوقهم في التشغيل بنسبة ٥ بالشركات .

وهكذا تعددت أسباب الاحتجاج في مصر. إلا أن غالبيتها ارتبطت بالإجراءات القاسية التي اضطرت الدولة لاتخاذها تنفيذاً لاتفاقياتها مع مؤسسات التمويل الدولية وما فرضته من سياسات تقشفية تحت دعوى الإصلاح الاقتصادي. غير أنها في واقع الأمر لم تصلح بقدر ما أضرت فئات عريضة من المواطنين الذين لجأوا إلى مقاومتها والاحتجاج عليها بكافة الطرق. وإن كان ذلك لا ينفي أن هناك احتجاجات لم تكن نتيجة مباشرة لسياسات التثبيت النقدي والتكيف الهيكلي إلا أنها ركزت أيضاً على الجانب المعيشي الاقتصادي.

توصيات ومقترحات

- الحفاظ على ما بقي من القطاع العام ووضع خطة لإصلاحه وهيكلته.
- محاسبة كل من تورط في صفقات الخصخصة الفاسدة.
- العلاج الجاد والفعال لكافة المشكلات المالية والإدارية والفنية لشركات قطاع الغزل والنسيج والحديد والصلب.
- منع الفصل التعسفي للعمال، وأن يكون الفصل من خلال القضاء.
- استرداد الدولة للشركات التي بيعت لمستثمرين لم يحافظوا على نشاطها أو من قاموا بهدم العنابر وتخريب الماكينات والمعدات وتسريح العمال.
- الحفاظ على حقوق العمال الذين استمروا في عملهم في الشركات بعد خصخصتها.
- التزام الدولة بتنفيذ الأحكام القضائية التي صدرت ببطالان بيع بعض شركات قطاع الأعمال العام وإعادة لها للدولة.
- منح العمال فرصة الإدارة الذاتية للشركات، وهي التجربة التي أخذت بها بعض دول أمريكا اللاتينية ونجحت هناك.
- ضرورة تدخل الحكومة لوقف الزيادة المضطردة في أسعار السلع الأساسية ووضع أسعار استرشادية.
- إعادة تشغيل المصانع المغلقة.
- تبني الدولة مشروعات استثمارية كبرى تستوعب أعداداً كبيرة من المتعطلين عن العمل.
- الحد من الاستيراد خاصة للسلع الكمالية والترفيهية.